الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٤٦

الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيس، تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد غيرتزي (ناميبيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/73/374)

مشروع القرار (A/73/L.44)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/73/L.44.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عرض مشروع القرار A/73/L.44، المعنون ”الحالة في أفغانستان“. كما يعلم أعضاء الجمعية، فقد قُدِمَ هذا النص لأول مرة في عام ١٩٨٠ ويعاد تقديمه كل عام منذ ذلك الحين. ومنذ عام ٢٠٠٢، ما فتئت ألمانيا تقوم بدور الميسر لمشروع القرار. ولم يكن ذلك من السهل على الإطلاق، ولكننا في نهاية المطاف نتمكن دائما من التوصل إلى توافق في الآراء نعتقد أنه في غاية الأهمية أن يعرب القرار عن وجهة نظر المجتمع الدولي بتوافق الآراء بشأن أفغانستان وسكانها الذين يعانون في ظل الصراع الدائر هناك. وهذه المعاناة تجعل من المهم جدا للمجتمع الدولي أن يكون متحدا.

ويجسد مضمون مشروع القرار A/73/L.44 ديناميات أفغانستان على مر السنين، والتغيرات على أرض الواقع، والدعم الدولي. وتمثلت أهم الأحداث في هذا العام في إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ومؤتمر جنيف الوزاري الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر وتكلل بالنجاح. ويجسد نص مشروع القرار مواقف الدول الأعضاء كما أُبلغنا بها، وفعلنا كل ما في وسعنا لاستيعابها جميعا. وبطبيعة الحال، فإن إحراز نسبة ١٠٠ في المائة ليس ممكنا أبدا؛ ولكن لا بد من التوصل إلى حل توفيقي، وسعينا جاهدين لتحقيق ذلك. بالطبع، في النهاية، يجب أن يجسد النص الحقائق على أرض الواقع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو الإعراب عن الدعم لأفغانستان وشعبها. ولذلك، أود أن أشكر جميع الوفود التي أظهرت المرونة في الحفاظ على إبراز مشروع القرار للدعمَ لشعب أفغانستان.

فيما يتعلق بمضمون مشروع القرار، فإن شاغلنا الأهم هو الحالة الأمنية الهشة. كلنا نعلم عدد الهجمات المروعة التي كان آخرها الهجوم الذي استهدف علماء دين وأسفر عن مقتل ٥٥ شخصا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو الجميع في أفغانستان إلى الوقوف صفا واحدا.

ونود أيضا أن نشيد بأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على روحهم الوطنية وتضحياتهم. وستواصل ألمانيا، بالتعاون مع شركائها الدوليين، وجودها الأمني في أفغانستان من خلال بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي دعما لقوات الأمن الأفغانية. إن هدفنا هو تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ولا يمكن أن يكون هناك أي تحسن في الحالة في أفغانستان بدون دعم قطاع الأمن، ولكن هذا الدعم لن يكون قابلا للاستمرار إلا إذا أسفر تحسين قطاع الأمن أيضا عن دعم التنمية الاجتماعية وتحقيق استقرار المجتمع وبناء مؤسسات قادرة على أداء مهامها في البلد.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن من المهم للغاية أن تكون شاملة للجميع، ويتولى الأفغان زمام أمورها والمسؤولية عنها، وتضم كل من حكومة أفغانستان وحركة طالبان. وهذا هو الطريق الوحيد نحو إيجاد حل مستدام. لقد رأينا بعض الرسائل الإيجابية جدا في وقف إطلاق النار في فترة عيد الفطر هذا الصيف. ورأينا أيضا مبادرات جديدة جرى إطلاقها في مؤتمر جنيف. ويعيد مشروع القرار المعروض علينا التأكيد على دعوة أطراف النزاع إلى الاعتراف بمسؤولياتهم عن تحقيق السلام والدخول في محادثات مباشرة دون شروط مسبقة. وهذا الجانب موجه إلى حركة طالبان. ويجب على جميع البلدان في المنطقة بذل قصارى جهدها لدعم عملية السلام.

وعلى الرغم من أن أفغانستان قد قطعت شوطا طويلا، لا تزال هناك تحديات عديدة، بما في ذلك مكافحة الفساد والكفاح من أجل الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات. فكل منها يتسم بأهمية بالغة. أود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية تمكين المرأة في البلد، بما في ذلك مشاركتها في الحكومة وتعليمها، وخاصة إمكانية التحاقها بالمدارس والجامعات. وأشجع حكومة أفغانستان على مواصلة بذل الجهود في هذه المجالات، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المعلنة.

إن ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان وشعب أفغانستان، ومحاولة بناء توافق دولي في الآراء بوسع الشعب الأفغاني أن يراه. ونواصل العمل عن كثب مع حكومة أفغانستان وشركائنا الدوليين.

وفي الختام، تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشة اليوم.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسة على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان إذ نعتمد مشروع قرار هذا العام بشأن بلدنا (A/73/L.44).

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني للسيد كريستوف هويسغن والسيد فريدريك شرودر وبقية الفريق في البعثة الألمانية على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار باقتدار. ونعرب أيضا عن شكرنا لجميع الوفود على المشاركة الاستباقية والمرونة أثناء المداولات. ونتيجة لجهودهم، يجسد مشروع قرار هذا العام التطورات الهامة التي وقعت خلال العام الماضي، بما يشمل الحالة الأمنية والتطورات في مجال السلام والمصالحة، ومؤتمر جنيف الوزاري المعقود مؤخرا بشأن أفغانستان، وقبل كل شيء، الشراكة الدائمة بين أفغانستان والمجتمع الدولي بشأن الأهداف المشتركة التي تمثل أولوية لنا جميعا.

وإذ نقيم الحالة في أفغانستان، فإن نظرة إلى الماضي ستفيد مسار عملنا في المضي قدما نحو توطيد المكاسب وضمان

الاستقرار والأمن في البلد. إن موقع أفغانستان الجغرافي – الاستراتيجي في قلب آسيا قد أدى إلى محاولة أصحاب المصالح الخاصة التدخل بطرق لا تفيد أحد. إن العنف الذي وقع لاحقا جلب على شعبنا معاناة ودمارا يعجز عنهما الوصف، مما أدى إلى أزمة إنسانية وأسفر عن زعزعة الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقا. وفي إطار هذا، قاوم أبناء شعبنا ونهضوا دفاعا عن كرامة بلدهم وسلامته الإقليمية. وعقب انتهاء الاحتلال السوفياتي السابق وانهيار النظام الشيوعي، شهدنا عهدا جديدا من التدخل انطوى على استخدام جماعات بالوكالة لتحقيق مكاسب استراتيجية. ولا تزال التحديات التي واجهتنا في ذلك الوقت واضحة حتى اليوم، وهو ما يتطلب اتباع نهج جديد يرمي إلى تغيير الحسابات لصالح الأمن ليس في أفغانستان وحدها، بل وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

وبالنظر إلى ما حققناه، فإنه على الرغم من جميع التحديات السائدة، فإن أفغانستان قد اجتازت عتبة ومنعطفا في تحقيق أهدافنا من أجل الأمن والاعتماد على الذات. ويمثل مشروع قرار هذا العام تجسيدا لالتزام المجتمع الدولي بهذه الحتمية، ونحن ممتنون لذلك.

وفي مجال الأمن، تدافع قواتنا الوطنية ببسالة عن كرامتنا وحريتنا، وفي السياق الأوسع نطاقا، تدافع عن الأمن العالمي. وقد حاربت حركة طالبان وغيرها من العناصر التابعة للشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، حيث اتخذت وضعا هجوميا وألحقت خسائر فادحة بتلك العناصر في ساحة المعركة. وعلى الرغم من محاولات حركة طالبان المتكررة، لم تنجح في الاستيلاء على مقاطعة واحدة أو مدينة واحدة، أو تأكيد سيطرتها على أي مكان في البلد. ويتصل هذا التقدم أيضا بالجهود الرامية إلى مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مثل مقاتلي تنظيم داعش الذين تم تقليص وجودهم وقدرتهم، بما في ذلك في المقاطعات الشمالية. وحولت حركة طالبان والجماعات المنتسبة الأخرى تركيزها إلى شن هجمات على المراكز السكانية وغيرها من الأهداف السهلة، بما في ذلك المواقع والتجمعات الدينية بهدف تأجيج التوترات الداخلية.

وكان آخر هذه الهجمات ضد مجموعة من علماء الدين في الشهر الماضي، حيث قتل أكثر من ٥٥ شخصا وجرح ما يزيد على ٨٠ شخصا – إصابات بعضهم بالغة. وأود أن أقول مرة أخرى أن هذه الهجمات لا يمكنها أبدا أن تقوض وحدتنا أو التزامنا بتحقيق أفغانستان يسودها السلام والديمقراطية. إن العدد الكبير من الأفغان الذين خرجوا، في تحد للإرهاب، في موجات للوقوف ساعات في الصفوف للإدلاء بصوتهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا لدليل على ذلك.

نشكر جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك أولئك في بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، وغيرهم من الدول الشريكة التي تقدم الدعم لزيادة تعزيز القدرات التشغيلية لقوات أمننا الوطني. هذه الاستثمارات هي لتحقيق الأمن في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها.

شهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات في جهودنا من أجل السلام أعطت بصيصا من الأمل في مسار العمل الذي سنتبعه في المستقبل. وعقب تقديم أفغانستان لخطة سلام تشمل محادثات غير مشروطة مع حركة طالبان، في شباط/فبراير، ومؤتمري العلماء من أجل السلام والأمن في أفغانستان، اللذين عقدا في كابل وجاكرتا، تم الالتزام بوقف لإطلاق النار مدته ثلاثة أيام في حزيران/يونيه.

لقد أحرز المزيد من التقدم خلال شهر تموز/يوليه، عندما استضافت منظمة التعاون الإسلامي مؤتمر العلماء الدولي في المملكة العربية السعودية، وشجبت الحرب في أفغانستان، وبالتالي لم تترك أي مجال للتبرير الديني للحرب. ومع ذلك، واصلت حركة طالبان عنفها وإرهابها.

وعلى الصعيد المحلي، تم الاضطلاع بعملية استشارية وطنية لضمان حصول جهود السلام على الدعم الكامل من جميع أطياف المجتمع، من أحزاب سياسية، ومجتمع المدني، وشيوخ قبائل، وشخصيات دينية، ومجموعات نسائية وشبابية. وقبل أقل من أسبوعين في جنيف، قدمت خارطة الطريق لتحقيق السلام. وتهدف الوثيقة إلى التوصل إلى اتفاق سلام يدعم الحقوق الدستورية لجميع المواطنين، وخاصة النساء. وعلاوة على ذلك، لن يُسمح لأي جماعة مسلحة لها صلات بشبكات إرهابية عبر وطنية أو تنظيمات إجرامية ولا أي أطراف من الدول أو الجهات غير الحكومية التي تسعى إلى التأثير في أفغانستان بالانضمام إلى العملية. وبالإضافة إلى ذلك، من أجل إحراز تقدم فيما يخص جدول أعمال السلام، سيجري فريق تفاوض موثوق مفاوضات مباشرة مع حركة طالبان، ونتوقع نفس الشيء من حركة طالبان، حتى يكون لدينا فريق تفاوض موحد.

إن توافق الآراء على الصعيد الإقليمي أمر ضروري لنجاح هذه العملية. وقد أكدنا منذ أمد بعيد أن السلام يمكن تحقيقه بشكل أفضل عندما يشارك الجيران في المنطقة وينخرطون بصورة بناءة لدعم عملية السلام التي يقودها الأفغان ويتولون زمامها. وبينما نواصل قيادة جهود السلام، نرحب أيضا بالجهود الحالية التي يبذلها الممثل الخاص للولايات المتحدة من أجل تحقيق المصالحة الأفغانية، السفير خليل زاده، بهدف التواصل مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتعزيز التوافق في الآراء وتسهيل محادثات السلام المباشرة مع حركة طالبان. ونرحب بهذه الآليات وكذلك بالمبادرات الأخرى التي تتفق مع جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان بقيادة الأفغان وتساعد على تعزيزها بما يتماشى مع عملية كابل من أجل السلام والتعاون الأمني.

علاوة على ذلك، وفي سياق العلاقات بين أفغانستان وباكستان، يسلط مشروع القرار هذا العام الضوء على التوقيع في شهر نيسان/أبريل على خطة العمل الأفغانية – الباكستانية للسلام والتضامن. وتهدف هذه الآلية إلى تحسين التعاون فيما يخص معالجة الشواغل القائمة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتحديد التدابير الواضحة لتعزيز جهود السلام. والتنفيذ الفعال للالتزامات بموجب خطة العمل ضرورة حاسمة. ولا يمكن لأي بلد أن يستفيد أكثر من باكستان نفسها من إحلال السلام في أفغانستان وتحقيق الاستقرار فيها.

وعُقد في الأسبوع الماضي، في جنيف، اجتماع ضم أعضاء المجتمع الدولي وأفغانستان لتقييم التقدم المشترك الذي أحرزناه بشأن طائفة واسعة من القضايا التي تشكل أهمية محورية لاستقرار بلدي. وتحدثنا، من جانبنا، عن التقدم الذي أحرزناه في تطبيق المعايير المحددة في البرامج الوطنية ذات الأولوية في إطار الاعتماد على الذات من خلال إطار المساءلة المتبادل. لقد ركزنا على القطاع الأمني، وإصلاح الخدمة المدنية والإصلاح المالي وتحسين الحكم ومكافحة الفساد. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وهما موضوعان يوجدان في صميم برنامج الإصلاح لدينا. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتنفيذ تدابير قضائية جديدة لضمان وجود مجتمع يعمل فيه جميع الأفراد، داخل الحكومة وخارجها، وفقا لقوانين البلد.

وسنواصل، خلال الأعوام القادمة، مشاركتنا بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين للوفاء بالالتزامات المتبادلة بموجب إطار جنيف للمساءلة المتبادلة. وسيتم استعراض التقدم المتبادل في هذه الالتزامات من خلال الاجتماع السنوي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي سيعقد في عام ٢٠١٩، والذي يجمع بين كبار المسؤولين، واجتماعنا الوزاري القادم المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. ومع استمرار أفغانستان مشاركا كاملا في الوفاء بنصيبها من الالتزامات، سنسعى جاهدين للحفاظ على استمرار التركيز في المواءمة والكفاءة والتنسيق للمعونة الإنمائية من الشركاء الدوليين.

ويسلط مشروع قرار هذا العام مرة أخرى الضوء على الصلة المباشرة بين التعاون الاقتصادي الإقليمي، والسلام والأمن

والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وشهدنا العام الماضي بذل جهود مستمرة تهدف إلى تعزيز الاتصال عبر مشروعات عملاقة متعددة تهدف إلى إحداث تغيير في المنطقة من خلال ربط الشعوب والثقافات والمنتجات، وقبل كل شيء، اقتصاداتنا، بهدف تحقيق الرخاء المشترك. ويتجلى التزامنا بهذا المسعى من خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي لأفغانستان الذي تتزعمه أفغانستان، والذي يستمر في إطاره التقدم في مبادرات مثل مشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى في جنوب آسيا، في تركمانستان وأفغانستان. وخط أنابيب باكستان – الهند، وممر اللازولي، ومشروع تركمانستان – أوزبكستان – طاجيكستان – أفغانستان – باكستان، وخط تركمانستان – أفغانستان – باكستان – و ٥٠٠ خط كيلوفولت، وميناء تشابهار وممر سكة حديد الدول الخمس. ومن بين الإنجازات البارزة التي تحققت هذا العام تشغيل الممرات الجوية مع عدد إضافي من البلدان منذ العام الماضي، مما أدى إلى زيادة تجارة السلع والخدمات.

ونتطلع، على نطاق أوسع، إلى العمل مع شركاء إقليميين ودوليين آخرين لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار المبادرات الإقليمية الأخرى، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وغيرها.

إن أفغانستان مثال فريد من نوعه حيث تقاربت العديد من البلدان من المناطق والكتل السياسية المتميزة في عام ٢٠٠١ لتحقيق هدف مشترك يتمثل في هزم الإرهاب الدولي وتشجيع وجود مشهد دولي أكثر أمناً واستقراراً للجميع. وقد بدأت تلك المهمة بإجماع قوي على أن التعاون يخدم مصالح الجميع. وقد أظهرت التجربة أن التقدم كان ملموساً عندما أظهرت بلدان المنطقة وخارجها تعاوناً فعالاً في سياق المشاركة الدولية في بلدنا. وفي هذه المرحلة الحرجة، من الحتمي تجديد هذا التوافق وتوطيده لتحقيق الأهداف قيد البحث. وفي هذا الصدد، يدعو مشروع القرار هذا العام إلى اتباع نهج أقرب وأكثر تنسيقا بين أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في مجال تعزيز السلام والأمن والازدهار في أفغانستان.

في الختام، أحث الجميع الحاضرين هنا، بمن في ذلك حلفاؤنا وشركاؤنا في الأمم المتحدة إلى الثقة في وعد أفغانستان وإمكانياتها. لقد قطعنا معا طريقا مليئا بالتحديات والتضحيات، ومع ذلك شهدنا تحقيق مكاسب على نطاق لا يمكن تخيله. وإذ نمضي قدما على الطريق نحو إحلال السلام المستدام، فقد حان الوقت للبناء على تلك المكاسب. وأشكر شركاءنا على دعمهم لمشروع القرار المقرر اعتماده اليوم، وكذلك لدعمهم المستمر لأفغانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي د ي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد، هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للبوسنة والهرسك، وكذلك جورجيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بوفد ألمانيا والسفير هويسغن على عملهما الجيد جدا في إعداد وتقديم مشروع القرار الهام هذا (A/73/L.44).

ويود الاتحاد الأوروبي أن يثني على الأمم المتحدة لتنظيمها مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المعقود يومي ٢٧ و ٢٨

تشرين الثاني/نوفمبر، والإشادة بالنتائج الذي حققها. وبعد مرور عامين على مؤتمر بروكسل، أكد المجتمع الدولي مرة أخرى دعمه لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتركيز المؤتمر على جانب السلام، وهو مجال يهتم به الاتحاد الأوروبي بشكل خاص ويرغب في الاضطلاع بدور بشأنه، وتحمل مسؤوليات بخصوصه. وفي نفس الوقت، كان من المهم أن يقيّم المشاركون حالة تنفيذ الإصلاحات الأفغانية ويوافقون على مقاييس محددة لتنفيذ الإصلاح خلال السنوات القادمة.

منذ بداية هذا العام، شهدنا تطورات هامة في أفغانستان تشجع على البدء في عملية السلام. فعرض السلام غير المسبوق الذي قدمه الرئيس غني في اجتماع عملية كابل الذي عقد في شباط/فبراير، ونجاح وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه وخطة السلام التي قدمت مؤخرا خلال مؤتمر جنيف الوزاري، لحظات هامة توضح هذا الزخم الإيجابي. ويثني الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية وعلى الخطوات التي تتخذها صوب التوصل إلى تسوية سياسية دائمة واتفاق سلام شامل يقوم على التوافق الوطني. وقد حان الوقت الآن – مع تزايد التوافق في الآراء بين أصحاب المصلحة الأفغان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن معالم عملية السلام المحتملة – للاستفادة من هذه العناصر الإيجابية وبدء حوار من أجل تحقيق السلام.

وفي مؤتمر جنيف، أكدت الممثلة السامية، فيديريكا موغيريني، استعداد الاتحاد الأوروبي للقيام بدور في دعم محادثات السلام، وقدمت عددا من العروض الملموسة في هذا الصدد. وكذلك أكدت على أن الاتحاد الأوروبي سيتخذ موقفا قويا بشأن حماية الحقوق الأساسية، ولا سيما تمتع المرأة الكامل والمتساوي بهذه الحقوق وحقوق الأطفال والأقليات، التي لا ينبغي التضحية بها من أجل إحراز تقدم سريع بشأن السلام، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية. ويقدر الاتحاد الأوروبي أنه قد تم التأكيد على هذه العناصر كذلك في العديد من البيانات، بما في ذلك في بيانات الممثلين الأفغان.

إن أفغانستان على مفترق الطرق، ولا تزال العديد من التحديات قائمة في البلد. فالحالة الأمنية لا تزال هشة، والمدنيون الأفغان – المواطنون الأبرياء – يقعون ضحايا للهجمات الإرهابية. وقد أجريت إصلاحات داخلية في الكثير من المجالات، ولكن يتعين فعل المزيد حتى تترجم إلى تقدم ملموس وجعلها تسهم في بناء مجتمع صلب وديمقراطي وسلمي، تحترم فيه حقوق الإنسان وسيادة القانون وجعلها مشجعة للتنمية الاقتصادية التي توفر فرصا متزايدة للشعب الأفغاني، ولا سيما جيل الشباب.

ومن جانب الاتحاد الأوروبي وافقنا، في عام ٢٠١٧، على استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن أفغانستان. ومؤخرا، في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمتنا استنتاجات بشأن أفغانستان، معربين بذلك عن عزمهم الثابت على مواصلة وتعزيز العمل على محاور استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأربعة، وهي تعزيز السلام والاستقرار والأمن الإقليمي؛ وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد وتمكين المرأة؛ ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية؛ والتصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة والتشريد القسري. ونواصل حوارنا مع شركائنا الأفغان في كل واحد من هذه المجالات الأربعة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعم تعزيز الجهود الأفغانية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها والطلب عليها بشكل كامل.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤكد على أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد، حيث يظل تنفيذ التشريعات

مهما، مع التركيز بشكل خاص على مجالات من قبيل القضاء على العنف ضد المرأة وتنفيذ خطة العمل الوطنية عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحماية الأطفال، ومنع التعذيب والمعاملة السيئة.

ويسرنا أن المناقشات التي دارت في مؤتمر جنيف الوزاري قد أكدت على ضرورة أن يكون للمرأة دور أكبر في المجتمع. وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، فإن أوجه القصور في مجال حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص لا تزال قائمة. ويظل عدد النساء المشاركات في المؤسسات الوطنية محدودا، وينبغي ألا يقتصر تنفيذ جدول الأعمال المبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الحكومة الأفغانية، بل ينبغي أن يشمل المجتمع المدني أيضا. ونحيي العمل الجاري الاضطلاع به بغية التوصل إلى توافق وطني في آراء المرأة الأفغانية بشأن السلام، بالتشديد على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه النساء والفتيات في تسوية النزاعات وإحلال السلام.

ويجب أن تستمر زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات، وخاصة تلك المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث يوجد طلب قوي على ذلك من الشعب الأفغاني. فسيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص. فالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية يعتمدان اعتمادا كبيرا على السلام والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات.

وقد وقع الاتحاد الأوروبي – على هامش مؤتمر جنيف الوزاري – دعما للإصلاحات الأفغانية، على عناصر دعم بمبلغ ٤٧٤ مليون يورو لأفغانستان، بما في ذلك أكثر من ٣٠٠ مليون يورو لعقد بناء الدولة والقدرة على الصمود لأفغانستان ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد أكدت هذه المبادرات الرئيسية انخراط وموثوقية الاتحاد الأوروبي كشريك لأفغانستان. فأفغانستان المستقرة والسلمية والديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، أمر يصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي.

وكان إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر كذلك مؤشرا إيجابيا، على الرغم من الصعوبات التقنية واللوجستية والتهديدات الأمنية الخطيرة. فقد مارس العديد من الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب، حقهم الديمقراطي في التصويت. ومن المهم الآن البدء في العمل على الدروس المستفادة من هذه الانتخابات في ضوء الانتخابات الرئاسية في العام القادم، المتوقع أن تجري وفقا للجدول الزمني المحدد. والأشهر المقبلة ضرورية، إذ يتعين اتخاذ إجراءات قوية وسريعة تكفل سلامة وشفافية ومساءلة ومصداقية الاقتراع وتحافظ عليه.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، دعما للعملية الانتخابية الأفغانية. وقد رصدنا أكثر من ١٥ مليون يورو لمساعدة الانتخابات الرئاسية بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونواصل تنفيذ أداة المساهمة في الاستقرار والسلام التي يمولها الاتحاد الأوروبي، التي ستساعد على الحد من أوجه الضعف في العملية الانتخابية وتشجع الرصد الداخلي لمنظمات المجتمع المدني والشمول وسط الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالهجرة، واصل الاتحاد الأوروبي وأفغانستان حوارهما الشامل – في إطار الطريق المشترك للمضي قدما بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان ومن خلال مذكرات التفاهم الثنائية مع الدول الأعضاء الأخرى – بما في ذلك بشأن البعد الإقليمي للهجرة. وقد ناقشنا مؤخرا في بروكسل التعاون من حيث إطار الطريق المشترك للمضي قدما. وفي الوقت نفسه، نشارك بنشاط في إيجاد حلول دائمة لحالة التشرد والهجرة الأفغانية، آخذين في الاعتبار البعد الإقليمي، بطبيعة الحال. وآخر الاتجاهات التي تظهر حدوث انخفاض في معدلات العودة من باكستان مشجعة، لأنها ستمكن من إعادة الإدماج السليم للعائدين في أفغانستان. وكذلك أتيحت لنا الفرصة – في الحدث الجانبي

لمؤتمر جنيف الوزاري بشأن الأشخاص المتنقلين، الذي شاركنا في تنظيمه – للنقاش والتوعية بتشرد وهجرة المواطنين الأفغان. وسنواصل دعم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية والجهود الرامية إلى إعادة إدماج الرعايا الأفغان العائدين لا من أوروبا فحسب، بل كذلك من البلدان المجاورة.

وما زال يساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، وتزايد عدد المشردين، وندعو جميع الأطراف إلى حماية السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ويجب ألا يسمح للعنف المرتبط بالنزاع أن يدمر سبل كسب ومنازل وممتلكات جيل آخر، مما يؤدي إلى تشريد الأسر والحد من إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى.

إننا بحاجة إلى الاستمرار في حماية الدور الحيوي لوكالات العمل الإنساني واحترام حيادها والحيز الإنساني الذي تلبي في إطاره الاحتياجات الماسّة لأضعف الفئات. ولا يزال تحسين الأحوال الأمنية شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

ختاما، فإن الكثير قد تحقق، وأفغانستان التي نراها اليوم تختلف من نواح كثيرة عما كانت قبل سنوات معدودة. والاتحاد الأوروبي يقر بالتقدم المحرز والإصلاحات التي تمت حتى الآن. ونحن ندعم السلطات الأفغانية بقوة في سعيها لتحقيق استقرار طويل الأجل. وأفغانستان تحتاج إلى الاستناد على الزخم الإيجابي الحالي، وإلى أن تبدأ محادثات سلام وتنهي النزاع الذي يضر بأبرياء كثيرين. ويقر الاتحاد الأوروبي بالعمل المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة، ومع الشركاء الإقليميين والدوليين، لدعم الشعب والسلطات في أفغانستان في جهودهما الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

السيدة برينك (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر أستراليا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/73/L.44 اليوم. ونشكر الزملاء، لا سيما من ألمانيا وأفغانستان، على ريادتهم في وضع مشروع قرار هذا العام، وهو يمثل برهانا ساطعا على الدعم الدولي المستمر لأفغانستان وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والتنمية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وستظل أستراليا ملتزمة بأمن وتنمية أفغانستان وهي تسعى إلى الاعتماد على الذات. ونؤكد مجددا التزام أستراليا ببعثة الدعم الوطيد لحلف شمال الأطلسي، التي تبني قدرات قوات الأمن الأفغانية لحماية مستقبل أفغانستان.

والحكومة الأسترالية تدين بشدة العنف في أفغانستان، الذي استمر بلا هوادة في عام ٢٠١٨. والخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين هذا العام هي تذكرة صارخة بمعاناة الشعب الأفغاني. ونقدم تعازينا إزاء هذه الأحداث المأساوية، بما في ذلك النزاع الأخير في غزني والهجمات المروعة في كابل، التي تطرق إليها المتكلمون السابقون. كما نحيي بإجلال تضحيات قوات الأمن الأفغانية، وكذلك الأفراد من قوات حلف شمال الأطلسي والقوات الشريكة الذين فقدوا أرواحهم دعما لزملائهم الأفغان. وتؤيد أستراليا سعي الحكومة الأفغانية الحثيث إلى السلام في عام ٢٠١٨، من العرض الذي قدمته في شباط/فبراير إلى طالبان للتفاوض دون شروط مسبقة، إلى إعلانها في تشرين الثاني/نوفمبر عن تشكيل فريق تفاوض مع صياغة مبادئ التفاوض. ونرحب أيضا بنتائج مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي جددت فيه الحكومة الأفغانية التزامها بالإصلاح والذي عزز زخم عملية سلام يملكها الأفغان ويتولون قيادتها.

وندعو طالبان إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والانضمام إلى إخوانهم الأفغان، لا سيما حكومة أفغانستان، على طاولة المفاوضات. ونؤكد مجددا دعم أستراليا لعملية كابل، ونشجع جميع الأطراف على استخدام تلك الآلية لتركيز جهودها على تحقيق تسوية سياسية شاملة ودائمة. فالسلام الدائم سوف يعني

إيجاد سبل للحفاظ على التقدم وحماية الحقوق وإتاحة الفرص الاقتصادية وإشراك شعب أفغانستان كافة في مستقبلها. وجيران أفغانستان لهم دور مهم بصفة خاصة.

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها أفغانستان وجيرانها من خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وعملية قلب آسيا – اسطنبول لتيسير التعاون الإقليمي وتشجيع التجارة والاستثمار المستدامين. ونشجع التواصل المعزز بين أفغانستان وباكستان، ونحث على إيلاء الأولوية لتعزيز هذه العلاقة الثنائية التي تكتسي أهمية حيوية لضمان الاستقرار الإقليمي. وكشركاء في السلام، يواصل المجتمع الدولي دعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف التي يمكن أن تحافظ على تسوية تفاوضية. ونتطلع إلى إعراب الأفغان أكثر عن التزامهم بالديمقراطية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩، بينما تتقدم أفغانستان صوب الاعتماد على الذات.

وقدمت أستراليا منذ عام ٢٠٠١ قرابة ١,٤ بليون دولار في صورة مساعدات إنمائية، بما في ذلك مساهمة قدرها ٥ ملايين دولار للمساعدة الطارئة لأكثر من مليون أفغاني على شفا مجاعة حادة. ونحن نلتزم بتعهداتنا في مؤتمر بروكسل الوزاري بتقديم مبلغ ٣٢٠ مليون دولار من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، وسنواصل الاستثمار في أفغانستان آمنة ومستقرة بعد عام ٢٠٢٠. وبالتعاون مع شركائها الدوليين، تقف أستراليا مع أفغانستان بينما ترسم مسارا نحو مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تفعل نفس الشيء وتؤيد مشروع القرار.

السيدة غامبير (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم. ونود أيضا أن نشكر وفد ألمانيا على تيسير مشروع القرار الهام للغاية الوارد في الوثيقة A/73/L.44. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على الاعتماد التوافقي للجمعية العامة لمشروع القرار السنوي بشأن أفغانستان، لأنه يمثل فرصة هامة للمجتمع الدولي ككل للإعراب عن تضامنه من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان.

وقد حضر العديد من الدول الأعضاء مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المعقود في الشهر الماضي، مما يؤكد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي، وكذلك الأمم المتحدة، تجاه أفغانستان. وكما ذكر الرئيس غني في مؤتمر جنيف، فإن هذا العام يعكس كيف يحقق الأفغان السيطرة على مصيرهم، وكيف يسعون إلى امتلاك مشاكلهم وإظهار القيادة في إيجاد الحلول لها. وعلى الرغم من التحديات المتزايدة للأمن والسلام والتنمية، تحقق تقدم كبير في الأعوام السبعة عشر الأخيرة، خاصة في تعزيز التعليم والرعاية الصحية وحماية حقوق النساء والأطفال والمهمشين، وحماية الأرواح، وتحسين الحوكمة والإصلاحات، وإيجاد سبل العيش والانتقال بأفغانستان صوب الاعتماد على الذات. كما أن الديمقراطية في أفغانستان تزداد رسوخا.

إن المشاركة الحماسية لشعب أفغانستان في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الشهر الماضي، رغم العنف الإرهابي، تعبر عن الرغبة في الحكم الديمقراطي والإيمان به ورفض القوى التي تؤجج وتنشر الإرهاب والعنف. وينبغي للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في العام القادم أن تزيد من تعزيز المؤسسات الديمقراطية. إن هذه المكاسب، التي تحققت في مواجهة الشدائد والعنف البالغ، تظهر شجاعة لا تقهر وتصميما من جانب أصدقائنا الأفغان.

وفي حين يسعى شعب أفغانستان جاهدا من أجل حياة أفضل ومستقبل سلمي، فإن التحديات التي يواجهها قد ازدادت في الماضي القريب. ووفقا لآخر الإحصاءات المستقاة من مؤشر الإرهاب العالمي، الذي صدر هذا الأسبوع، فإن أفغانستان الآن هي أخطر بلد في العالم عندما يتعلق الأمر بالإرهاب. وللأسف، فإن ربع الوفيات المرتبطة بالإرهاب على مستوى العالم في عام ٢٠١٧ حدث في أفغانستان. كم يحزننا

نحن، كمجتمع دولي، أننا كنا نتوقع حدوث ذلك. لقد أثبتت تقارير الأمين العام ذات الصلة – عاما بعد عام، وشهرا بعد شهر – أن العنف والإرهاب في أفغانستان لم يظهرا أي بادرة للانحسار. وشهدنا تواترا متزايدا لهجمات في أماكن لم نكن نتصور حدوثها من قبل. حتى المرضى والجرحى في المستشفيات، والفتيان والفتيات في المدارس، والمتعبدين في المساجد والمشيعين للجنازات لم يسلموا من قوى الإرهاب والعنف.

ومن الواضح أن الإرهابيين ومن يخططون لهذه الهجمات لا يهتمون بالسلام. وتغيرت معالم الأهداف بالنسبة لهم. فقد أنشأ الإرهابيون ومؤيدوهم الآن فيما بينهم صناعات تشمل المخدرات والتعدين غير المشروع في الأراضي التي يسيطرون عليها وسرقة موارد الشعب الأفغاني لتمويل المزيد من العنف والإرهاب. ورغم هذه التحديات، لم تبد الأمم المتحدة التصميم اللازم للتعامل مع مصدر المشكلة. إن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨(٢٠١١)، التي ترفض إدراج القادة الجدد لطالبان في قوائمها أو تجميد أصول زعيمها المقتول، تقصِّر في تحقيق ما يتوقعه منها الأفغان والمجتمع الدولي.

وقد أدركنا نحن الموجودون هنا في نيويورك، من خلال الدروس المستفادة في الماضي، أن تحقيق السلام في أفغانستان يرتبط بحالة السلام والأمن في العالم بأسره.

وفي حين ندعو جميعا إلى أنه ليس ثمة حل عسكري لهذه المسألة، ما تزال حركة طالبان – بمساعدة مؤيديها – تواصل عملياتها العسكرية وترتكب أعمال العنف وتسبب الدمار من قبل الهجوم الأخير في كابول وغيره في أنحاء أخرى من أفغانستان. ويتولى تخطيط هذه الهجمات وشنها أولئك الذين يقيمون في مالذات آمنة في البلدان المجاورة لأفغانستان. وقد وفرت هذه الملاذات الأمن لسنوات للمخططات الظلامية لشبكات الإرهاب وأيديولوجيتها، مثل حركة طالبان، وشبكة حقاني، وداعش، وتنظيم القاعدة والمنتسبين إليها مثل جماعة لشكر طيبة وجيش محمد.

ونؤيد عملية سلام ومصالحة شاملة بقيادة وتحت سيطرة أفغانيتين، ومن شأنها أن تعزز وتحمي وحدة أفغانستان وسيادتها ونظامها الديمقراطي، فضلا عن رخائها وشمولها للجميع. ويقتضي إحراز أي تقدم ملموس نحو السلام المستدام وقف العنف الإرهابي ونبذ الصلات مع جماعات الإرهاب الدولي واحترام حقوق الشعب الأفغاني كافة، ولا سيما النساء والأطفال والأقليات.

وما برحت الهند تقف دائما جنبا إلى جنب مع أصدقائنا الأفغان وستواصل القيام بذلك خلال عقد التحول هذا من خلال تقديم المساعدة التي تحتاج إليها أفغانستان وتسعى إليها. ويعد بناء قدرة أفغانستان على الترابط الفعال – بالنظر إلى كونها بلدا غير ساحلي – عنصرا رئيسيا من عناصر الشراكة الإقليمية. وإذ نواصل بذل هذه المساعي، فإننا ندرك مدى أهمية احترام جميع هذه المشاريع سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، واستنادها إلى المعايير الدولية المعترف بها عالميا ومراعاة الشفافية ومبادئ المسؤولية المالية والحماية البيئية والإيكولوجية ومعايير الحفاظ عليها. ونشارك من ذلك المنطلق في مختلف مشاريع الترابط في المنطقة، بما في ذلك مشروع ميناء تشاباهار وممر الشحن الجوي المباشر بين الهند وأفغانستان الذي تم تشغيله بنجاح. وسنواصل البناء على المكتسبات التي تحققت. وسنواصل العمل مع جميع الذين يشاركون في هذه الجهود برغبة في مساعدة أفغانستان دون شروط.

إن الهنود على دراية منذ صغر سنهم بقصص شجاعة الأفغان وصمودهم وعزمهم، التي ما فتئت تشكل مصدر إعجاب وإلهام في منطقتنا. ونأمل أن تقترن شجاعة الأفغان بشجاعة المجتمع الدولي عند القيام من جانبه بما يقتضيه إحلال السلام في هذا البلد الذي مزقته الحروب.

السيدة زاهر (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*):تعرب ملديف عن شعورها بالارتياح للخطوات الإيجابية التي تتخذها أفغانستان صوب تحقيق السلام والتنمية على الرغم من الهجمات الإرهابية وما تشكله من تهديد مستمر. إن حكومة وشعب ملديف يؤيدان ويتشاطران الرؤية الهادفة إلى جعل أفغانستان دولة تنعم بالرخاء ويتولى زمام أمرها وقيادتها الأفغان أنفسهم.

وقد أبدى شعب أفغانستان قدرة استثنائية على الصمود والتصميم على إعادة بناء بلده. وبالمثل، أبدى الرئيس أشرف غني قيادة وشجاعة استثنائيتين في تعزيز القيم الديمقراطية في البلد. وقد كانت الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر من أهم الخطوات التي اتخذتها أفغانستان في عقد التحول هذا. وما برح شعب أفغانستان يختار طريق السلام والتسامح من خلال صناديق الاقتراع رافضا بذلك التطرف ودعم المواجهة. ونعرب عن ترحيبنا الخاص بمواصلة تنفيذ مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، ما يساعد أيضا على الحفاظ على عملية السلام في البلد. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن هذه العملية بدعم من تعاظم مشاركة المجتمع المدني والزعماء الدينيين. وتدل مشاركة المجتمع المدني هذه على مؤشرات المرونة بين أطراف النزاع الرئيسيين.

وتهنئ ملديف حكومة الرئيس غني على الإعلان الأحادي عن وقف الأعمال العدائية مع حركة طالبان والذي أعقبه علان عن وقف إطلاق النار من جانب طالبان أيضا. وتتطلب هذه التطورات الإيجابية دعم المجتمع الدولي. وبناء على ذلك، تكرر ملديف مناشدتها للأمم المتحدة والدول الأعضاء لدعم أفغانستان في إعادة بناء البلد وتوطيد سلطة الدولة ومؤسساتها، فضلا عن مساعدة الحكومة في الحفاظ على القانون والنظام.

ولا شك أن التقدم الذي تحرزه أفغانستان في تعزيز قيم حقوق الإنسان في البلد، لا سيما لأجل النساء والفتيات، أمر رائع جدا. ومع زيادة التركيز على الحد من العنف الجنسي والجنساني، فإن بوسع شعب أفغانستان أن يبني شعبا أكثر استقرارا وأمنا ومساواة. وكان الارتفاع النسبي في مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات العامة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر مؤشرا مشجعا. ونود أن يستمر هذا المسار التصاعدي. ونود أيضا أن مزيدا من مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات لأجل تحسين استدامة السلام في البلد.

وإذ نقترب من حلول السنة الخامسة من عقد التحول في أفغانستان، تشيد ملديف بالتقدم المحرز بفضل نجاح تنفيذ بعض العناصر الرئيسية من خطة العمل وتأمل أن يواصل البلد التصدي للتحديات الكبيرة والمعقدة المتعلقة بانعدام الأمن والفقر والفساد. وبفضل تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، ستتمكن أفغانستان ضمان السلامة والرفاه لشعبها. ويتطلب ذلك الالتزام الكامل من جانب جميع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وتنوه ملديف بالخطوات الهامة التي اتخذتها أفغانستان حتى الآن لتعزيز التعاون الإقليمي.

ولئن أصبحت أفغانستان بلدا مستقرا آمنا سلميا وينعم بالرخاء فإن ذلك سيكون في مصلحة الشعب الأفغاني الكادح بل سيكون ذلك في مصلحة المنطقة بأسرها وشركائها الاقتصاديين والمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة مرة أخرى: فلنعزز جهودنا لدعم أفغانستان ووضعها في المكانة التي تستحقها.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): ما برح شعب أفغانستان يشهد معاناة لا توصف على مدى العقود العديدة الماضية من جراء الحروب والنزاعات الداخلية والتدخلات الأجنبية في البلد. ولم يؤد العنف والاضطراب في أفغانستان إلى تقويض السلام والأمن والتنمية في البلد والمنطقة

فحسب، بل يشكلان تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين أيضا. وقد ظل المجتمع العالمي ثابتا في دعمه للشعب الأفغاني على امتداد معاناته ومآسيه.

وإلى جانب أفغانستان، عانت باكستان أيضا أشد المعاناة والأضرار الناجمة عن استمرار النزاع والعنف وعدم الاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة المجاورة لنا. وعلى الرغم من أن العبء الذي يفرضه هذا الوضع على بلدي، ما زال دعمنا لإخوتنا وأخواتنا الأفغان ثابتا وحازما. وظلت ديارنا وقلوبنا مفتوحة للملايين من اللاجئين الأفغان وواصلنا دعمهم على مدى أربعة عقود تقريبا، في حين يقدم إليهم المجتمع الدولي أقل مما هو مطلوب. ولا تزال باكستان تستضيف حتى اليوم أكثر من مليوني أفغاني، وهو أكبر وجود للاجئين لأمد طويل في أي مكان في العالم.

وبالتالي فإن لباكستان مصلحة حيوية في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان. ونواصل العمل على تعزيز العلاقات الثنائية عن طريق خطة العمل من أجل السلام والتضامن المتفق عليها مؤخرا بين أفغانستان وباكستان بهدف إقامة مشاركة أوثق في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستخبارية ومسائل اللاجئين. واتخذنا عددا من المبادرات لدعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان. وعلى مدى العقد الماضي واصلت باكستان توسيع نطاق مساعدتها المالية في مجال البنية التحتية والمشاريع الإنمائية في أفغانستان.

إن إلغاء الرسوم التنظيمية في العام الماضي أدى إلى زيادة كبيرة في صادرات البلد إلى باكستان، التي لا تزال أكبر سوق لأفغانستان.

وقد اتخذنا أيضاً خطوات لتحسين نقل التجارة الأفغانية عبر الموانئ. وإننا نتطلع إلى اليوم الذي تتمكن فيه للتجارة العابرة من وسط آسيا من أن تتدفق عبر أفغانستان وباكستان، وهو أقصر طريق إلى بحر العرب. إن بلدي ملتزم أيضاً بمشاريع إقليمية عديدة، بما فيها مبادرات الطاقة والغاز الطبيعي لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، التي من شأنها أن تسهم في التكامل الاقتصادي للمنطقة بأسرها وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تفاقم مستوى العنف بحدة في أفغانستان. واستناداً إلى تقارير مستقلة، زادت المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة طالبان أو نفوذها اتساعاً. وقد ارتفعت الإصابات في صفوف المدنيين والعسكريين بسبب هجمات المتمردين وغارات الائتلاف الجوية. ومن الواضح أن النزاع في أفغانستان آخذ في التوسع، ولكنه وصل أيضاً إلى طريق مسدود. ومن الواضح أنه ليس في مقدور التحالف ولا حركة طالبان فرض إرادته على الآخرين. إن تسوية سياسية عن طريق التفاوض هي السبيل الوحيد لإنهاء العنف وإراقة الدماء، وتحقيق السلام في أفغانستان.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة، هناك العديد من التطورات الإيجابية، وأهمها توافق الآراء الدولي الواضح الآن على أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية. وما فتئ رئيس وزراء باكستان، عمران أحمد خان نيازي، يعلن مراراً على مدى أكثر من عقدين من الزمن أن الحرب في أفغانستان لا يمكن إنهاؤها إلا من خلال تسوية سياسية عن طريق التفاوض. ويسعدنا أن هذا الموقف قد بات الآن موقفاً عالمياً.

والتطور الإيجابي الثاني هو الرغبة التي أعرب عنها الرئيس أشرف غني وحكومة الوحدة الوطنية في السعي إلى إيجاد تسوية عن طريق التفاوض أو أي طريقة أو شكل متاح. ونرحّب بترشيح فريق الحكومة التفاوضي.

والتطور الإيجابي الثالث هو قرار الولايات المتحدة الاضطلاع بدور نشط في تعزيز التسوية السياسية والدخول في محادثات مباشرة مع حركة طالبان. ويتم إجراء جولة ثالثة من

المحادثات على يد المبعوث الخاص للولايات المتحدة عن طريق الحوار المباشر مع ممثلي حركة طالبان في الدوحة. ورداً على طلب الرئيس ترامب، وعد رئيس وزراء بلدي ببذل كل ما في وسعنا لدعم هذه العملية.

وتمثّل الجهود التي تبذلها روسيا والصين وغيرها من دول المنطقة لتعزيز المشاركة والحوار فيما بين الأطراف الأفغانية تطوراً إيجابياً رابعاً. وسيتطلّب السلام الدائم تأييد كل دولة في المنطقة.

وقد جلب الحوار بصيغة موسكو الشهر الماضي ممثلين عن حركة طالبان والمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان والولايات المتحدة والبلدان الرئيسية في المنطقة للجلوس حول نفس الطاولة لمناقشة الطريق نحو السلام والمصالحة في أفغانستان. وقد بيّن ممثلو حركة طالبان موقفهم المعروف هنا. ونأمل أن تقترب مواقف الأطراف الرئيسية في المحادثات اللاحقة في صيغ مختلفة أقرب إلى الالتقاء.

ومن الواضح أن شعب أفغانستان يتوق بشدة إلى السلام وإنهاء هذه الحرب الطويلة. إن وقف إطلاق النار الوجيز الذي تم التقيد به خلال عطلة عيد الفطر، والمسيرات السلمية، والانتخابات البرلمانية الأخيرة في أفغانستان، كلها دلائل تجسّد توق الشعب إلى السلام. سيتحقق السلام من خلال البناء على الرغبة المحسوسة في السلام ووضع حدّ لكابوس الحرب.

لكن التحدي الذي ينتظرنا يكمن في ترجمة هذه المشاعر والتطورات الإيجابية الأخيرة إلى عملية سلام جدّية ومستمرّة ومنظمة. ومن الضروري إعطاء زخم للدبلوماسية من أجل اغتنام هذه الفرصة الفريدة. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن اغتنام هذه الفرصة ملقاة على عاتق الأطراف المعنية مباشرة في النزاع الأفغاني، فإن باكستان، من جانبها، ستبذل كل ما في وسعها لدعم جميع الجهود لإطلاق عملية سلام مستدام.

وأخيراً، أود أن أقول إن أفغانستان ومنطقتنا تقفان على أعتاب مرحلة حرجة وحاسمة. وقد يبدو الطريق إلى السلام في أفغانستان مرهقاً ولكنه قابل للتحقيق. وحان دور الأطراف المعنية الآن للالتزام بالعمل الجاد من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. يوفّر هذا النهج أفضل فرصة لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني وإعادة السلام إلى أفغانستان، والاستقرار إلى المنطقة بأسرها.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أثني على الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (A/73/374). تضطلع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور حيوي في الجهود لتعزيز السلام والتنمية. ونرحّب بهذه الفرصة لمناقشة مستقبل أفغانستان.

وهناك اتفاق دولي واسع النطاق على أن النزاع في أفغانستان لا يمكن أن يُحلّ إلا بالوسائل السياسية. ونثني على العرض الشجاع الذي قدّمه الرئيس غني لحركة طالبان بعقد مفاوضات سلام دون شروط مسبقة، في شباط/فبراير. ولقد شعرنا بالتشجيع إزاء حقيقة أن الطرفين الأفغانيين، خلال احتفالات عيد الفطر في حزيران/يونيه، أعلنا وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد ومتداخلاً جزئياً فيما بينهما. لقد حدّ وقف إطلاق النار من معاناة الشعب الأفغاني وقد رحبوا به إلى حد كبير.

وقد لاحظنا باهتمام كبير الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإشراك حركة طالبان في محادثات استكشافية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الأفغاني. ولاحظنا أيضاً الجهود التي يبذلها الشركاء في المنطقة من أجل دعم التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. إن للبلدان في المنطقة دوراً حيوياً تؤديه في ضمان الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

وستواصل النرويج جهودها لجمع مختلف الأطراف وسائر الجهات الفاعلة المعنية معاً من أجل إيجاد حل سياسي. ومع ذلك، لن ينجح شيء ما لم تكرّس الأطراف الأفغانية أنفسها تماماً للتوصل إلى تسوية سلمية. وإننا نحث حركة طالبان على

الانخراط مع الحكومة الأفغانية في المفاوضات. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية، فيجب أن يكون المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة اللازمة، من الناحية المالية وغيرها، لدعم تنفيذها.

وتؤدي المرأة دوراً حيوياً في الجهود للتوصل إلى حل سلمي. ونحن على ثقة بأن حماية حقوق المرأة ستكون أولوية في أي تسوية. ولا بد من إشراك المرأة في جميع الجهود للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وتنفيذها النهائي. ونشير مع الارتياح إلى النشاط من أجل السلام بين العدد المتزايد من النساء الأفغانيات، من المستوى الشعبي وصولاً إلى السيدة الأولى رولا غني.

وفي الوقت الراهن، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة. فقد كسبت حركة طالبان التأييد. وقد جلبت موجة الجفاف الأخيرة مشقة كبيرة وبؤساً وتشرداً. ونحن ندين بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية التي تسببت في خسارة العديد من أرواح المدنيين في كابل وفي أماكن أخرى. ولا تزال المساعدة العسكرية والمدنية الدولية ضرورية من أجل توفير الاستقرار ومنع انتشار التطرف العنيف، الأمر الذي يشكل أيضاً تهديداً للأمن الدولي.

لقد أقرّ مؤتمر جنيف الوزاري في الأسبوع الماضي بأن بعض التقدم الهام قد أحرز في مجال الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وحقوق المرأة، وغير ذلك من المجالات الهامة. ولفت المؤتمر أيضاً الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة وأشار إلى وجود مجال لإحراز التقدم.

تثني النرويج على الشجعان الذين ذهبوا إلى مراكز الاقتراع خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فضلاً عن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي عملت جاهدة لتوفير الأمن. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه قد كانت هناك أوجه قصور كبيرة. إن العدد الكبير من الشكاوى والأنباء الواردة مؤخرا عن أن لجنة الشكاوى الانتخابية قد أبطلت نتائج الانتخابات في مدينة كابل أمور تثير القلق.

يجب إدخال تحسينات كبيرة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ويتعين أن ينصب تركيزنا على تأمين أفغانستان مستقلة وذات سيادة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني. يجب أن تكون أفغانستان قادرة على تولي أمنها والدفاع عن نفسها بقوات دفاعها من دون الحاجة إلى استمرار الوجود العسكري الأجنبي.

إن الشعب الأفغاني يستحق أن يعيش في سلام. فلنعمل جميعا على الإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر تركيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/73/L.44). ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

نرى أن مشروع القرار الشامل هذا هام للغاية لأنه يسلط الضوء على الإنجازات التي حققتها أفغانستان والمجتمع الدولي ومسؤولياتهما. ويشكل دليلا قويا على دعمنا المشترك لشعب وحكومة أفغانستان في التصدي للتحديات المستمرة.

إن أفغانستان ماضية في رحلتها للتحول السياسي والاقتصادي. والإنجازات التي تحققت على مدى العقد الماضي، بما في ذلك في مجالات الأمن والديمقراطية والحوكمة والتنمية الاقتصادية، تستحق الثناء. وشكل إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر خطوة هامة نحو الأمام.

ويظل أمن أفغانستان واستقرارها من الأولويات الرئيسية. إن جهود السلام والمصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان بالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في أفغانستان. والاستراتيجيات الطويلة الأجل والإصلاحات الموحدة ضرورية للحفاظ على التقدم المحرز ومواجهة التحديات في مجالات مثل التعليم والصحة والتشرد.

لقد برهنت المنطقة، في مناسبات عديدة، على استعدادها لحل ما تواجهه من مشاكل وتحويل المشاكل المشتركة إلى مجالات تعود بالمنفعة المتبادلة. إننا نؤيد تأييدا كاملا مشاريع الترابط الإقليمي التي تتمركز حول أفغانستان مثل اتفاق طريق المرور العابر للازورد وتجارته ونقله، وكذلك تطوير الممرات الجوية.

إننا نقدر الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف وجهود التعاون. ونرحب بتعزيز الزخم الذي تحقق من خلال عملية اسطنبول، وهو نموذج تعاون فعال قادر على إيجاد حلول عملية للتحديات الحالية في قلب منطقة آسيا. وسنستضيف قريبا المؤتمر الوزاري السنوي المعني بعملية اسطنبول. وإضافة إلى جهودنا الرامية إلى تعزيز الملكية الإقليمية، سنواصل أيضا تقديم دعمنا لأمن أفغانستان باعتبارنا إحدى دول إطار منظمة حلف شمال الأطلسي ومن خلال بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من الجهود.

وتركيا ستواصل دعمها للحكومة الأفغانية في سعيها نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. إن برنامج المساعدات إلى الشعب الأفغاني هو أشمل المعونات الإنمائية التي وجهناها إلى بلد واحد في تاريخنا. فمع حلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استكمل ١ ٠٥٦ مشروعا من المشاريع الإنمائية. وتبلغ المساعدة الإنمائية التركية المقدمة إلى أفغانستان قرابة ١,١ بليون دولار.

إن الدعم المستمر من المجتمع الدولي سيعزز آمال الشعب الأفغاني في تحقيق مستقبل مشرق. وسنعمل دوما على الوقوف مع إخواننا وأخواتنا الأفغان طالما هناك حاجة إلى مساعدتنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن السلام والاستقرار في أفغانستان لا يتعلق بالمصالح المباشرة للشعب الأفغاني فحسب بل ويؤثر على الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار على المستوى الإقليمي.

في الوقت الراهن، فإن الحالة الأمنية في أفغانستان لا توفر أي أسباب تدعو للتفاؤل، والحالة الإنسانية تطرح تحديات متعددة. إن حكومة الوحدة الوطنية ملتزمة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على السلام والاستقرار.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى أفغانستان. أولا، يتعين على المجتمع الدولي، وفقا لالتزاماته بتعزيز الحوار السياسي وعملية المصالحة، دعم عملية سياسية شاملة للجميع يقودها ويتولى زمامها الأفغان ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتعزيز محادثات السلام وحث حركة الطالبان على العودة إلى طاولة المفاوضات بدون تأخير والمساعدة في تحقيق تقدم مستمر في عملية المصالحة. والآليات الدولية، بما في ذلك مجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعملية كابل، وصيغة موسكو للمشاورات وكذلك عملية اسطنبول، يجب أن تستمر في أداء الأدوار المنوطة بكل منها بدعم دولي من أجل تيسير عملية السلام والمصالحة في أفغانستان وتهيئة بيئة دولية مواتية.

وثمة محور تركيز ثان، هو تحسين البيئة الأمنية والحفاظ على السلام والاستقرار في أفغانستان. فقد استمرت النزاعات بلا هوادة في البلد خلال النصف الأول من هذا العام، ومثلت الجرائم المتصلة بالمخدرات مشكلة خطيرة. تتحمل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتعاون ومواصلة دعم تلك القوات في بناء قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة لتهديدات مثل الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

ثالثا، يجب إيلاء الأولوية لتحقيق التنمية المستقلة وتحسين حياة الشعب الأفغاني. لقد اعتمد مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الناجح الذي عقد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر مجموعة من الوثائق الختامية التي ستسهم في تسريع وتيرة تحقيق التنمية المستقلة في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي

الاستمرار في توجيه اهتمامه إلى تحسين حياة الناس في البلد، وتوفير المساعدة الإنمائية لحكومة وشعب أفغانستان واحترام اختيار الشعب المستقل للنظام السياسي ومسار التنمية، وتقديم المساعدة المحددة الأهداف لحكومة أفغانستان من أجل تحسين قدرات الحوكمة والتنمية استنادا إلى الاستراتيجية الإنمائية للبلد واحتياجاته المحددة.

رابعا، يجب علينا توفير إمدادات المعونة التي تمس الحاجة إليها والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية. فقد أثرت موجة الجفاف التي ضربت البلد مؤخرا على سبل معيشة الملايين من الشعب الأفغاني، مما أدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الهشة أصلا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الإنسانية الطارئة للشعب الأفغاني من حيث الإنتاج والمياه والأغذية واللوازم الطبية من أجل التخفيف من معاناة السكان المتضررين من الجفاف.

يجب على أفغانستان والدول المجاورة لها معالجة مسألة عودة ٥ ملايين لاجئ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الإنساني للاجئين الأفغان وكذلك البلدان المضيفة لهم.

تتمتع الصين بعلاقات حسن الجوار التي امتدت طويلا مع أفغانستان وأيدت دائما العملية السياسية في البلد وإعادة تعميره وتنميته. وقدمت الصين مساعدات ثنائية للمعاونة في بناء القدرات الأفغانية على مكافحة الإرهاب ودعم جهودها الوطنية لمكافحة الإرهاب من خلال الآليات المتعددة الأطراف مثل المبادرة الثلاثية الأطراف للصين وأفغانستان وباكستان وآلية التعاون والتنسيق الرباعية لمكافحة الإرهاب المؤلفة من تلك البلدان الثلاثة وطاجيكستان.

وقد اعتمد مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة شنغهاي للتعاون المعقود في حزيران/يونيه في كينغداو بالصين إعلان كينغداو الذي أعاد التأكيد على دعم منظمة شنغهاي للتعاون لأفغانستان في مجالات مثل الأمن والتنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات والجريمة. كما قدمت الصين ٦٠ مليون يوان لجهود الأفغانية للإغاثة من الجفاف ومليون دولار أخرى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لمساعدة الشعب الأفغاني على اجتياز هذه الفترة الصعبة.

وتواصل الصين وأفغانستان العمل بنشاط على تعزيز تطوير مبادرة الحزام والطريق. والبلدان الآن تربطهما رحلات جوية مباشرة وقطارات لنقل البضائع. وشاركت أفغانستان بنشاط في افتتاح معرض الصين الدولي الأول للاستيراد، الذي عقد الشهر الماضي في شنغهاي. وشاركت الشركات الصينية في تشييد الطرق السريعة ومشاريع شبكات الطاقة في أفغانستان. والصين ستواصل العمل مع أفغانستان بإخلاص لتنفيذ مذكرة التفاهم الثنائية بشأن مبادرة الحزام والطريق وتعزيز تجارة أفغانستان مع الشركاء الإقليميين وكذلك الهياكل الأساسية للبلد وترابطه والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه.

وتفتخر أفغانستان بالمزايا الجغرافية والموارد والآفاق الواسعة للتعاون الاقتصادي الإقليمي. ونأمل أن تتحلى جميع البلدان المعنية بروح المشاركة في مشاورات واسعة، وأن تعي المساهمات المشتركة والمنافع المشتركة، وأن توسع نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي والترابط لمساعدة أفغانستان على الاستفادة من التنمية الإقليمية وبناء مجتمع للمستقبل المشترك للبشرية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن الحالة في أفغانستان، وكذلك أشكر ألمانيا على جهودها في تيسير المشاورات حول مشروع القرار A/73/L.44 الذي يؤكد أهمية استمرار الاستقرار والسلم في أفغانستان.

تؤمن دولة الإمارات إيمانا راسخا بأن الطرق السلمية، وعلى رأسها الحوار، هي أساس حل النزاعات، ولذلك تدعم دولة الإمارات المصالحة السياسية التي تقودها الحكومة الأفغانية دعما كاملا، وتقدر جهود رئيس جمهورية أفغانستان، أشرف

غني، في السعي إلى إنجاح هذه العملية والبدء في محادثات السلام.

وترى دولة الإمارات أن المشاركة الإيجابية من قبل جميع أطياف المجتمع الأفغاني، لا سيما حركة طالبان، أمر ضروري لإنجاح هذه الجهود.

يعرب وفدي عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تواجد تنظيمي القاعدة وداعش، والأنشطة المستمرة لجماعات مسلحة وإجرامية أخرى، والتي طالت دولة الأمارات، وأود أن استذكر من على هذا المنبر تعرض وفد دبلوماسي إماراتي لهجوم إرهابي في مدينة قندهار أثناء مشاركته في تدشين مشروعات خيرية إماراتية للشعب الأفغاني، مما اسفر عن استشهاد ٦ دبلوماسيين إماراتيين، مما زادنا إصرارا والتزاما بمكافحة الإرهاب، أيا كان موطنه، ونؤكد في هذا الصدد تضامننا مع الحكومة الأفغانية في جهودها لمكافحة هذه الآفة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيسة، السيدة شيكونغو (ناميبيا).

لقد استضافت الإمارات مؤخرا في مدينة أبوظبي، بصفتها الرئيس المشارك في تدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب ضمن قلب آسيا، عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، اجتماع المجموعة التقنية الإقليمية السابع لإجراءات بناء الثقة، وذلك بهدف تعزيز التعاون الأمني في المنطقة لمواجهة التهديدات الإرهابية في إطار نهج تعاوني للأمن ومكافحة الإرهاب والمساهمة في بلورة استراتيجية متكاملة وخطة تطبيقية لتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب.

إن دولة الإمارات حرصا منها على الالتزام بمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق رؤيته نحو السلام والاستقرار والازدهار في مختلف المجالات، تلتزم بدعم جهود الحكومة الأفغانية ومساعيها في إرساء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة النطاق لا سيما من خلال تعزيز دور المرأة والشباب الأفغاني في عملية التنمية، والنهوض بالمجتمع الأفغاني لتفعيل متطلبات هذه الإصلاحات.

وتتجسد مساعي دولة الإمارات في تحقيق التنمية والاستقرار في أفغانستان في المبادرات الإنسانية والتنموية، حيث تجاوز حجم المساعدات الإماراتية لأفغانستان ٤٣٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٧ والتي يتم إنفاقها في الغالب في مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة. وبحضور الرئيس الأفغاني في نيسان/أبريل ٢٠١٨، تم في كابل افتتاح مشروع الوحدات السكنية التي بلغت قيمته ٧١٠ مليون درهم إماراتي، لقد حرصت دولة الإمارات على تقديم المساعدات المالية وإعادة بناء المدارس والمرافق الطبية والطرق، وإغاثة المتضررين من الكوارث.

تماشيا مع سياسة دولة الإمارات التي تسعى لضمان احترام رعايا الدول التي تعاني من حروب أو كوارث، اعتمدت حكومة بلادي في حزيران/يونيه الماضي قرارا يمنح رعايا هذه الدول إقامة لمدة عام في الدولة قابلة للتمديد، تضامنا منها مع أبناء شعوب هذه الدول، ودعما لهم حتى تتحسن أوضاعهم المعيشية أو أن يصبحوا قادرين على العودة إلى بلدانهم، ومن هذا المنطلق، تواصل دولة الإمارات حض الدول المجاورة التي تستضيف رعايا أفغانستان على أراضيها على عدم استغلالهم في قضايا وصراعات إقليمية أخرى لا تمت لهم بصلة.

في الختام، إن العلاقة بين دولة الإمارات والشعب الأفغاني وثيقة، فنحن مرتبطون بالتاريخ والتقاليد والثقافة المشتركة. لذلك ستظل دولة الإمارات ملتزمة بواجبها الإنساني والإسلامي تجاه الشعب الأفغاني. وستواصل تقديم الدعم الإنساني والمساعدات الإنمائية، سواء من خلال التعاون الثنائي أو التعاون المشترك.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): اقتداء بالآخرين، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/73/L.44، ولا سيما زميلي الأفغاني والألماني، لتيسيرهما المفاوضات باقتدار. ونحن فخورون بأن نشارك في تقديم مشروع القرار ونتطلع إلى اعتماده.

تؤيد بلجيكا بالكامل بيان الاتحاد الأوروبي.

خلال العقد الماضي، أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنمائية. ويبرز مشروع القرار المعروض علينا العديد من جوانب التقدم هذه التي تستحق حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني الكثير من الثناء عليها. ولكن المكاسب التي تحققت هشة ولا تزال هناك تحديات رئيسية. أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لقد شهدت أفغانستان سنة مفصلية، بل إن السنة المقبلة أكثر مفصلية. وتهنئ بلجيكا السلطات الأفغانية على الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتي مثّلت خطوة هامة أخرى نحو توطيد الديمقراطية في البلد. وفي الوقت نفسه، من المهم استخلاص العبر من هذه الانتخابات. والحكومة والمؤسسات الأفغانية مدينة للمواطنين الأفغان الشجعان بإجراء انتخابات رئاسية منظمة وشاملة وذات مصداقية في عام ٢٠١٩. ويجب أن يحتفظ مفوضو الانتخابات باستقلالهم وأن يضطلعوا بولايتهم الحاسمة بصورة مستقلة، ارتكازا على الخبرة التي اكتسبوها. بالاقتران مع التهديد الأمني الخطير، يجب أيضا تذليل الصعوبات اللوجستية والتقنية.

لقد ذكرتنا الهجمات الشنيعة على المدارس والمرافق الطبية في الفترة التي سبقت الانتخابات بأهمية الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، لا تزال بلجيكا تشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، وتحض جميع الأطراف على حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

إن السنة المفصلية المقبلة تنطبق أيضا على نقطتي الثانية المتعلقة بعملية السلام. ويؤكد مشروع القرار حقا على أهمية عملية السلام التي يقودها الأفغان والتي يملكها الأفغان. ويجب أن يكون المجتمع الدولي متحدا في دعم هذه الجهود الوطنية. وهناك عمليات مختلفة تهدف إلى بناء السلام في أفغانستان، ولكن لا يزال من الضروري للمجتمع الدولي أن يكفل بأن تعزز جميع الجهود بعضها بعضا في عملية مبسطة. في هذا الصدد، فإن عملية كابل وحدها هي القادرة على أن تعمل كإطار مركزي. وتدعو بلجيكا قيادة طالبان إلى الاستجابة لعرض السلام غير المسبوق المقدم من الرئيس غني، والدخول في محادثات سلام مباشرة. إن نفاد صبر الشعب الأفغاني من أجل السلام أصبح أكثر وضوحا من أي وقت مضي. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لدعوته ويدعم العملية بالعمل يدا واحدة. وسيتطلب ذلك أيضا دعما مستمرا من المانحين.

ثالثا، أود أن أضيف صوت بلجيكا إلى جوقة الدعم العالمي لأفغانستان. وأعتقد أن اليوم يتعلق بالتضافر والوحدة وراء دعمنا لتحقيق التقدم والسلام المستدام والتنمية. هذه هي القيمة الأساسية لمشروع القرار الذي سنعتمده اليوم، وقد تجلى أيضا في مؤتمر جنيف في الأسبوع الماضي.

وخلال مؤتمر جنيف الوزاري في الأسبوع الماضي، أجرينا حوارا مفتوحا وبناء مع الحكومة الأفغانية وأكد المجتمع الدولي دعمه المستمر للإصلاح والتحديث الضروريين في أفغانستان، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون.

إن بلجيكا حليف ثابت لأفغانستان من خلال عضويتنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولكلا الكيانين اتفاقيات تعاون طويلة الأمد مع أفغانستان تؤيدها بلجيكا تأييدا تاما. وقد قررت الحكومة البلجيكية، في وقت سابق من هذا الأسبوع، زيادة مساهمتها بشكل كبير في بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمساعدة

في تدريب الجيش الوطني الأفغاني. كما أننا ندعم الاستجابة الإنسانية للجفاف من خلال مساهماتنا في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة. وستعمل بلجيكا على زيادة دعمها لهذا الصندوق بنسبة كبيرة، خلال السنتين المقبلتين، تماشيا مع التزامنا بالمبادئ الإنسانية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غيرتز (ناميبيا).

وإنني فخور أيضا بالإعلان عن مساهمة بلجيكية جديدة في المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعما لبرنامجها من أجل المساعدة في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتعلق بلجيكا أهمية كبرى على حقوق المرأة وتمكينها، ونحن نرحب بالتركيز القوي الذي يوليه مشروع القرار لهذه المواضيع. ونشجع حكومة أفغانستان على مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وستواصل بلجيكا العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين لدعم الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني من أجل تحقيق السلام والازدهار.

و أود أن أختتم بياني بالإعراب عن احترامي لذكرى ضحايا العنف في أفغانستان، والإشادة بصمود الشعب الأفغاني وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وقد سجل عام ٢٠١٨ الرقم القياسي الرهيب بكونه العام الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين حتى الآن. ومنذ عام ٢٠٠١، أزهقت أرواح ١٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم العديد من الأطفال. وحيث إنني خدمت شخصيا في أفغانستان، فلهذه المعاناة وَقْعٌ كبير في قلبي. لكن السلام ممكن في أفغانستان، وستواصل بلجيكا دعمه ليس فقط من أجل تحقيق تسوية سلمية يقودها ويتولى زمامها الأفغان، بل أيضا من أجل المرحلة التي تلي تلك التسوية. ونحن هنا اليوم لذلك السبب.

السيدة بوشي (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بخالص الشكر لألمانيا على المشاركة المتواصلة والقيادة التي أبدتها في الإعداد لمشروع قرار هذا العام بشأن الحالة في أفغانستان (A/73/L.44). كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، على بيانه المتعمق الذي لا يبين فيه التحديات الهامة التي تواجه بلده فحسب، بل أيضا إمكاناته الحقيقية.

وكما أكد في بيانه، يجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب أفغانستان، الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ تسعى إلى صنع مستقبل مستدام وبلد يدار إدارة جيدة، ويحترم حقوق الإنسان ويقرر مصيره. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه البلدان المجاورة لأفغانستان في دعم جهود السلام، وتحسين الترابط، وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية مع أفغانستان.

ويدل مشروع القرار المعروض علينا اليوم على أهمية الالتزام والتعاون الدوليين. ويشدد أيضا على الدور القيادي لحكومة أفغانستان وشعبها في بناء مستقبل أكثر إشراقا. ولهذا السبب، فإننا فخورون بالمشاركة في تقديم مشروع القرار هذا، الذي تعتمد الجمعية أساسه بتوافق الآراء تقليديا.

وقدم مؤتمر جنيف الوزاري المعني بأفغانستان الذي عقد مؤخرا دليلا آخر على الدعم العالمي المتواصل. وقد نجح في تسليط الضوء على تضامن المجتمع الدولي مع الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية في جهودهما الرامية لتحقيق السلام والازدهار في البلد. كما أسعدنا أن نعلم بتجديد التزام الحكومة الأفغانية بكفالة إحراز تقدم بشأن التنمية والإصلاح، اللذين يمثلا لبنتين أساسيتين لتحقيق الاستقرار والازدهار في البلد.

(*تكلمت بالفرنسية*)

تفخر كندا بالتزامها الأمني الثابت تجاه أفغانستان. ونحن فخورون بدعمنا لعملية السلام والمصالحة الأفغانية. كما نفخر

بالجهود الكبيرة التي بذلناها من أجل النساء والفتيات الأفغانيات. وينبع هذا الشعور بالفخر من إيماننا بأنه من خلال مساعدة أفغانستان على بناء بلد أكثر استقرارا وأمنا وديمقراطية ويحترم حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات الأفغانيات، فإننا لا نسهم في تنمية الشعب الأفغاني فحسب، بل نساعد أيضا في إيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

لقد شهدت أفغانستان مؤخرا عملية ديمقراطية مهمة تمثلت في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأود أن أثني على شجاعة أبناء الشعب الأفغاني الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، متحدين التخويف والتهديد بالعنف. كما أنوه بشجاعة موظفي الانتخابات الأفغان وأفراد قطاع الأمن الذين دعموا الانتخابات. ونتطلع الآن إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في أفغانستان في عام ٢٠١٩. وسيكون ذلك معلما رئيسيا آخر بالنسبة للبلد.

ويحدونا الأمل في تطبيق الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ على الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. وعلى وجه الخصوص، ستواصل كندا العمل مع شركائها الأفغان والدوليين لضمان المشاركة الفعالة لجميع الأفغان في العملية الانتخابية، لا سيما النساء الأفغانيات. وتؤيد كندا عملية سلام شاملة للجميع في أفغانستان يقودها ويمسك زمامها الأفغان، وتضطلع فيها المرأة الأفغانية بدور قيادي هام. ونحن نعلم أنه لا يمكن أن يتحقق السلام والأمن المستدامان من دون المشاركة النشطة والموضوعية لجميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء والفتيات.

وتؤيد كندا مشروع القرار هذا، ونحن نقف مع الشعب الأفغاني في سعيه لتحقيق مستقبل سلمي أكثر أمنا وازدهارا.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تحتاج أفغانستان، لكي تتعافى بعد عقود من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، إلى دعم دولي قوي ومستدام. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الذي عُقد مؤخرا. وهذا يبرهن على دعم المجتمع الدولي الثابت، وتضامنه القوي مع شعب وحكومة أفغانستان، في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

وقد شهدنا في هذا العام عددا من التطورات الواعدة في أفغانستان. فإجراء الانتخابات البرلمانية، على الرغم من جميع التهديدات الأمنية والمؤامرات، تطور إيجابي. وفي الواقع، فإنه يعزز دعائم الديمقراطية وسيادة القانون في البلد. ونعرب عن خالص تهانينا إلى شعب وحكومة أفغانستان على هذا الإنجاز. ويجب استكمال ذلك بإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وتقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة إلى البلد الشقيق أفغانستان لإجراء تلك الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة.

وتشمل التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان، الجهود المتجددة لتحقيق السلام والمصالحة. وفي الظروف الراهنة، هناك قدر كبير من توافق الآراء على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية على عدم وجود حل عسكري للنزاع في البلد. ولذلك فقد حان الوقت للمصالحة الوطنية والتوصل إلى حل سياسي شامل في أفغانستان. ويجب أن يتم ذلك بقيادة الحكومة والشعب الأفغانيين. وتدل الاجتماعات التكميلية المعقودة بصيغ كابل وطشقند وموسكو على ذلك الزخم الذي يجب اغتنامه.

ويجب على المجتمع الدولي تيسير الحوار بين الأطراف الأفغانية بالمساعدة على جعل حركة طالبان تجلس على طاولة المفاوضات لإجراء محادثات جامعة وشاملة مع الحكومة.

وسيكون الدعم الدولي الحقيقي والقوي بالإضافة إلى الإدماج على المستويين المحلي والإقليمي مفتاح النجاح.

وعلاوة على ذلك، إذا أريد لهذه الجهود أن تؤدي إلى حل دائم، فيجب أن تكون شاملة وتستند إلى الأسس السياسية

القائمة، مثل الدستور. والأهم من ذلك، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلد على مدى العقود الأربعة الماضية. ومن بين تلك الأسباب وجود قوات أجنبية لم تجلب الاستقرار إلى أفغانستان أو منطقتنا. وشكلت بدلاً من ذلك، تاريخياً أرضاً خصبة لتجنيد المتطرفين. وهذا هو السبب في أننا لم نؤمن قط بإسهام هذه القوات في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

إن دعمنا لقرار الجمعية العامة السنوي بشأن الحالة في أفغانستان يجسد دعمنا الحقيقي والعام لبلد مجاور، ولا ينبغي أن يساء تفسيره على أنه نوع من الاعتراف أو الدعم المستمر لاستمرار وجود أو أنشطة القوات الأجنبية في ذلك البلد. بل على العكس من ذلك، في رأينا، فإن أفضل إسهام يمكن أن تقدمه القوات الأجنبية في مجال إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان هو الانسحاب. ولذلك، لا نزال ندعو بقوة إلى انسحاب زمني محدد ومسؤول لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان، بغض النظر عن ولايتها أو هيكلها.

وبدلاً من نشر قوات أجنبية، ينبغي بذل كل جهد لدعم وتعزيز القوات العسكرية والأمنية في أفغانستان. وهذا أحد المتطلبات الرئيسية لاستقرار أفغانستان على المدى الطويل وينبغي بالتالي اتباعه كأولوية قصوى. ومن الضروري بوجه خاص، مكافحة الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، الذي أدى إدخاله إلى أفغانستان إلى سفك المزيد من الدماء، وبروز توجهات طائفية خطيرة.

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أنه لم يستفد أحد من إدخال ودعم أفراد تنظيم داعش وغيرهم من الإرهابيين في سورية والعراق. ولن يستفيد أحد من إدخالهم إلى أفغانستان وآسيا الوسطى. ويجب وضع حد لهذا الاتجاه المثير والمروع قبل أن يصل إلى أبعاد كارثية. وينبغي أن يتجلى أحد العوامل الرئيسية في هذا الصدد، في اتباع استراتيجية ذات شقين لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب في آن واحد. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن الإرهاب وتهريب المخدرات كانا دائمًا يعززان بعضهما البعض في أفغانستان.

وفي نفس الوقت، لمكافحة خطر المخدرات، ينبغي أن نتبع استراتيجية شاملة يتعين أن تشمل تحقيق التنمية الاقتصادية بفضل موارد أفغانستان الغنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود الجارية لشعب وحكومة أفغانستان من أجل الاستخدام الأمثل لفرصه الاقتصادية القائمة.

وقدمت إيران كدولة شقيقة، دعما غير مسبوق للشعب الأفغاني على مدى السنوات الأربعين الماضية، بما في ذلك استضافة ما يقرب من ٤ ملايين لاجئ أفغاني. ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة إخواننا وأخواتنا الأفغان في سعيهم من أجل تحقيق السلام والتعاون مع الجميع، استنادا إلى أهدافنا المشتركة.

ولدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفغانستان، تُبذل الجهود في بلدي لضمان الإسهام بطريقة مستدامة ومؤسسية. ويعد الاتصال عنصرًا حيويًا في هذا الصدد، كما أن روابط إيران البحرية وعبر السكك الحديدية، بما في ذلك خط تشابهار، ضرورية لتنمية أفغانستان. ومع أخذ الجزاءات الأحادية الجانب وغير القانونية المفروضة على إيران بعين الاعتبار، نود التأكيد على أن أي محاولة لتعطيل هذا المشروع الحيوي لن تؤدي إلا إلى مساعدة أولئك الذين لا يريدون السلام والتقدم لأفغانستان.

إننا نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ونؤكد الحاجة إلى إحداث شراكة قوية بين وكالات الأمم المتحدة والبلد المعني. ونبرز أهمية اعتماد قرار الجمعية العامة السنوي بشأن الحالة في أفغانستان. وبما أن القرار يمثل دعم المجتمع الدولي القوي لأفغانستان، فينبغي أن يكون متوازنا، ويتعين أن يجسد الحالة الراهنة في الميدان وأن يشمل شواغل

الجميع. وهذا أمر حيوي لضمان تمتع مضمونه بالدعم الواضح من جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أختتم بإعادة تأكيد عزم شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة دعمهما للشعب الأفغاني الشقيق وحكومة أفغانستان.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بنغلاديش أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أفغانستان (A/73/374).

ولا يزال يُشجع بنغلاديش التزام المجتمع الدولي بالدعم المستمر لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان. وشكلت زيارة مجلس الأمن إلى البلد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير تأكيدا على استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان سلمية وآمنة ومستقرة ومزدهرة.

لقد تابعنا باهتمام مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المعقود في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أعادت خلاله حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بالإصلاح والعملية الديمقراطية وتحقيق التنمية للشعب الأفغاني. وترحب بنغلاديش بالبيان المشترك وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة المتفق عليهما في جنيف. إننا نؤكد على أولوية العملية التي يقودها الأفغان والمملوكة لأفغانستان، والمدعومة بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

وترحب بنغلاديش بإنجازات حكومة الوحدة الوطنية في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. ونشيد بالمبادرات الرامية إلى تعزيز المشاركة المعززة للنساء والشباب في معالجة قضايا السلام والأمن والتنمية.

ونهنئ الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني على الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر، في تحدٍ للتهديدات الإرهابية والهجمات في مناطق مختلفة من البلد. ونتطلع مع المجتمع الدولي إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وتعلق بنغلاديش أهمية على الجهود الواضحة التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان. ونعرب عن دعمنا للمشاركة المستمرة للأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان. إننا نقدر عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨). وتود بنغلاديش أن ترى عودة اللاجئين الأفغان بصورة آمنة وطوعية وكريمة وتشجع على مواصلة تنفيذ القرار، مع مراعاة الحقائق الميدانية.

وتدين بنغلاديش بشكل لا لبس فيه جميع الهجمات الإرهابية في أفغانستان وتعرب عن تضامنها الثابت مع حكومتها وشعبها. إننا نتشاطر المخاوف من وجود جماعات إرهابية تهدف إلى نشر وتوطيد شبكتها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ونظل يقظين بشكل خاص إزاء ما ذُكر عن وجود مقاتلين إرهابيين أجانب وعن مشاركة الجماعات الإرهابية في زراعة المخدرات والاتجار بها. وتقر بنغلاديش بالدور الشجاع الذي تقوم به قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في مواجهة هذه المخاطر، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهودها لبناء القدرات. ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع السلطات الأفغانية المعنية لتبادل المعلومات والخبرات، بما في ذلك بموجب الترتيبات الإقليمية ذات الصلة. وكمسألة مبدأ، لا تزال بنغلاديش ملتزمة بعدم السماح باستخدام أراضيها في أنشطة إرهابية أو أي أنشطة عدائية ضد أي بلد، بما في ذلك في منطقتنا.

وتحت قيادة رئيسة الوزراء الموقرة الشيخة حسينة، تواصل بنغلاديش إعطاء الأولوية لتعزيز وتقوية العلاقات الثنائية مع جيرانها في منطقة جنوب آسيا.

ونظرا لأن التنمية في التعليم والصحة والزراعة أمر حيوي لتحقيق السلام، فإننا على استعداد لتقاسم خبراتنا الإنمائية مع

أفغانستان في مختلف المجالات، وتحديدا، تمكين المرأة والتعليم غير النظامي والرعاية الصحية المجتمعية والمياه والصرف الصحي وتنمية الموارد البشرية والنظام القضائي والإصلاح الاجتماعي وبرامج المساعدة الإنسانية. وقد عرضنا توفير التدريب لمساعدة المهنيين والموظفين الأفغان على كسب المهارات اللازمة في مجالات مثل القطاعات المالية والقضائية والإدارية وإدارة الكوارث والإرشاد الزراعي وتنمية الشباب.

وتعمل بنغلاديش وأفغانستان حاليا على تعزيز العلاقات الثنائية القائمة من خلال أطر مؤسسية مثل مشاورات وزارة الخارجية والاتفاقات التجارية والتبادل الثقافي والإعفاء من التأشيرات للمسؤولين الحكوميين واتفاقات الخدمات الجوية. كما توفر بنغلاديش منحا دراسية للطلاب من أفغانستان لدراسة الطب وغيره من مجالات الدرجات العليا.

وإذ إننا نؤمن بإمكانات الربط الإقليمي باعتباره الوسيلة الرئيسية لضمان النمو والقضاء على الفقر، تشجعنا المبادرات المختلفة من البلدان في المنطقة لإطلاق العنان لإمكانات التجارة والمرور العابر التي توفر أفغانستان محور ربط لها. ونتطلع، استنادا إلى مبادرات بنغلاديش الأخيرة الرامية إلى تعزيز الربط على الصعيد دون الإقليمي، إلى توسيع نطاق هذا النموذج للدخول في ترتيبات ربط إقليمي مفيدة مع بلدان جنوب ووسط آسيا.

وقد بدأت منظمة BRAC، وهي أكبر منظمة غير حكومية في بنغلاديش، أول عملية دولية لها في أفغانستان في ٢٠٠٢. وقد واصلت، منذ ذلك الحين، الاضطلاع بدور هام من خلال توفير التعليم في المرحلة الثانوية والثانوية العليا والتعليم التقني والمهني والخدمات الصحية المجتمعية، بالعمل مع السلطات المحلية على بناء الهياكل الأساسية الريفية والمساعدة في تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية في العديد من المقاطعات والمجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها. فذلك النهج الإنمائي يحسن المشاركة ويذكي الوعي بالمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل ويشجع ملكية المجتمع.

ونشدد على أهمية الحفاظ على وحدة هدف الدول الأعضاء في المساهمة في إحلال السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان. ويجب أن تأخذ التطلعات المشروعة للشعب الأفغاني الأسبقية على الاعتبارات الخارجية. وينبغي لمشروع القرار المعروض علينا أن يعكس التزامنا الجماعي في هذا الصدد، ونشكر الوفد الألماني على تيسير التحضير له.

السيد كامب (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بمشروع القرار A/73/L.44 بشأن أفغانستان، الذي سعدنا بالمشاركة في تقديمه. يسعى بلدي إلى تحقيق سلام شامل يعود بالنفع على جميع الأفغان رجالا ونساء. إننا نسعى إلى سلام تؤدي فيه أفغانستان دورها المستحق والإلزامي، بالإسهام في الأمن الدولي وضمان أن لا تستغل أراضيها الإقليمية من قبل الإرهابيين. ونسعى إلى سلام يسرع النمو الاقتصادي والرفاه لأفغانستان وجيرانها.

وهناك إشارات مشجعة: دعوة حكومة الوحدة الوطنية التي قدمتها إلى طالبان للدخول في محادثات سلام من دون شروط مسبقة؛ ووضع الحكومة خطة عمل وخريطة طريق وتعيين فريق تفاوض شامل للجميع؛ ووقف إطلاق النار أثناء عيد الفطر، وهو الأول من نوعه في ١٧ عاما، على الرغم من أنه تلاه عدم قبول حركة طالبان المخيب للآمال بوقف إطلاق النار خلال عيد الأضحى. فالتزام طالبان بالتوصل إلى نتيجة سلمية أمر طال انتظاره. ونحن ندعو طالبان إلى الالتزام بوقف إطلاق النار، وتعيين فريق رسمي للتفاوض.

ومن جانبنا، تواصل الولايات المتحدة دعمها لعملية يملكها ويقود زمامها الأفغان. فتحقيق السلام في أفغانستان أمر ممكن، وعلينا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة. واليوم نعيد تأكيد التزامنا تجاه الشعب الأفغاني، ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه والذي سيحرز في المستقبل.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تحث المملكة المتحدة الجمعية العامة على تقديم دعمها الكامل

لحكومة أفغانستان ولمشروع القرار المعروض علينا (A/73/L.44). ونشيد بجهود زملائنا الألمان كقائمين على صياغة مشروع القرار، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يحظى باتفاق وإجماع واسعين، كما حدث في السنوات السابقة. وتظل المملكة المتحدة تلتزم بدعمنا لحكومة أفغانستان، إلى جانب المجتمع الدولي، على النحو الذي تبين في مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان في الأسبوع الماضي.

ويسلم مشروع القرار بأهمية إجراء عملية سياسية يملكها ويتولى زمام أمرها الأفغان، تعود بالنفع على شعب أفغانستان. إننا نتفق مع حكومة أفغانستان في أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم، ونعتقد أنه يجب على جميع الحضور اليوم أن يقدموا لهم دعمهم الكامل.

إن شجاعة وتصميم الشعب الأفغاني بمشاركته في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر تؤكد المطالبة ببيئة سياسية تتوفر فيها فرصا متكافئة لجميع المواطنين في أن يقولوا كلمتهم بشأن مستقبل بلدهم. وكذلك أظهرت الانتخابات مرة أخرى قدرة شعب أفغانستان على الصمود ومثابرته وشجاعته. ونرحب بتضمين عبارات في مشروع القرار تشيد بمن تحدوا التهديدات والتخويف ليمارسوا حقوقهم الديمقراطية.

غير أن هناك عددا من المشاكل التقنية واللوجستية الناشئة في الانتخابات تبعث على القلق. ومن الأهمية بمكان أن تتعلم هيئات أفغانستان لإدارة الانتخابات من التجربة وتنفذ الإصلاحات قبل انتخابات العام المقبل الرئاسية لضمان ألا تتكرر تلك المشاكل.

وتواصل أفغانستان تطوير مؤسساتها، ونرحب بالأهمية التي يوليها مشروع القرار لنجاح الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتنفيذ برنامج الإصلاح. كما ناقش المجتمع الدولي في جنيف، كانت هناك نجاحات ملحوظة، بما في ذلك في الاستدامة المالية وتحسين ضبط الميزانية والتقدم المحرز هذا العام في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال التجارية. فمن شأن هذه أن تساعد أفغانستان على تحقيق رؤية جماعية للاعتماد على الذات. غير أن من الأهمية بمكان أن تسرع وتيرة الإصلاح وتتواصل خلال فترة الانتخابات المقبلة.

ولكي يكون السلام مستداما، يجب أن يكون شاملا للجميع. وعلى ذلك، فإننا نشعر بتشجيع كبير من الإشارات المتعددة إلى حماية النساء والفتيات وتمكينهن في مشروع القرار. وعلى وجه الخصوص، نرحب بإدراج الفقرة ٣٥، التي تشيد بحكومة أفغانستان على عملها تجاه كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان. فهذا العمل الحيوي يتراوح من تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان لعام ٢٠١٥ إلى تمثيل المرأة في المجلس الأعلى للسلام، ومؤخرا جدا، إلى إشراك المرأة في فريق التفاوض الذي اقترحه الرئيس غني لمحادثات السلام.

وفي الختام، نحث على أن تقدم الجمعية العامة دعمها الكامل لمشروع القرار وعلى اعتماده لأهمية احترام حقوق الإنسان وللتسوية السياسية لإنهاء العنف في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.44.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يعلق الاتحاد الروسي أهمية خاصة على الحالة في أفغانستان وعلى اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/73/L.44، الذي يجب أن

يستند نصه إلى تحليل دقيق للحقائق الراهنة وأن يسجد النهج التي يتبعها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول فعالة ودائم ةللحالة في أفغانستان.

وعوضا عن ذلك، ولأول مرة منذ سنوات، فإن المشاورات بشأن مشروع النص لم تتجاهل الديناميات الإقليمية فحسب، بل تجاهلت كذلك عددا من الشواغل الروسية المبدئية التي لم يكن من الصعب النظر فيها. ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء، نقترح طرح مشروع القرار للتصويت، لأنه لا يمكننا تأييده. فالنص يتضمن الكثير مما يقال عن التقدم المحرز في تطبيع الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية، في حين أن الواقع في البلد يختلف تمام الاختلاف، كما أكدته بعثة مجلس الأمن إلى كابل بشكل خاص. لقد رأينا تدهور الحالة عاما بعد عام، وبصراحة لدينا مجموعة من الأسئلة حول من هو المسؤول عن الحالة الراهنة في أفغانستان. وما زلنا لم نحصل على أي تقارير موضوعية عن النتائج الملموسة لمعركة التحالف الدولي التي استمرت ١٧ سنة ضد الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ومن المؤسف أنه خلال العمل على مشروع القرار، تجاهل عدد من الوفود ببساطة الواقع الموضوعي للتهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للأمن، لا في أفغانستان فحسب، بل وفي بلدان الجوار أيضا، بما في ذلك دول في وسط آسيا، رغم أن وجود مقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية هو واقع مرير لا يجب التقليل من شأنه أو مجرد تجاهله.

لقد خاب أملنا إزاء تردد عدد من الوفود في النظر بعين الاعتبار وبموضوعية في دور ونتيجة نسق المشاورات مع موسكو، التي أصبحت منصة هامة لبدء مفاوضات مركزة من أجل النهوض بعملية المصالحة الوطنية. ومن بين أمور أخرى، عقد اجتماع هام في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في موسكو بين ممثلي كابل وطالبان. ونحن نرى أن هذا يمثل عزوفا عن المساعدة الحقيقية في تحويل الجهود المبذولة لتعبئة الحوار بين الأطراف الأفغانية إلى مستوى عملي. ونعتقد بشدة أن مهمتنا المشتركة، في الموافقة على هذا النوع من النصوص التي تتناول الأزمات الإقليمية مثل النزاع الدائر في أفغانستان، ينبغي أولا وقبل كل شيء تفادي الثغرات بين قرارات الأمم المتحدة وواقع المنطقة. وهذا العزوف عن عكس الصورة الحقيقية سيؤدي إلى طريق مسدود لا يعزز التسوية، بل سيؤدي كذلك إلى تقويض الثقة في قرارات الجمعية العامة. وفي المشاورات بشأن مشاريع القرارات في المستقبل، نود أن نلتمس مرة أخرى من القائمين على صياغة النصوص مراعاة التعليقات والشواغل المبدئية لجميع الوفود بصورة موضوعية، لا أن يقتصر ذلك على بلدان محددة.

ختاما، نود التأكيد على أن الوفد الروسي يؤيد بحزم وثبات تطلعات الشعب الأفغاني لتحقيق السلام الدائم في بلده. إن روسيا وأفغانستان يرتبطان بعلاقات ودية اجتازت اختبار الزمن وتتوافق مع المصالح الوطنية لبلدينا وتعزز التنمية المستقرة والمتعددة الأوجه في المنطقة بأسرها وفي العالم عموما.

إننا نقدر كثيرا بطولة وشجاعة القوات المسلحة الأفغانية ونحيي ذكرى جميع الذين سقطوا في مكافحة التهديدات الإرهابية. مع ذلك، سيكون من المستحيل تحقيق استقرار أفغانستان وحل مشاكلها بدون اتباع نهج شامل من جانب المجتمع الدولي. ونحن على استعداد لمواصلة العمل لتحسين تنسيق الجهود بين جميع الدول لمصلحة السلام في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق تعليل التصويت قبل التصويت. وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان بشأن نقطة نظام.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لشرح موقفنا بشأن اقتراح الوفد الروسي. يود وفدنا أن يعرب عن عميق أسفه لطلب الوفد الروسي إجراء تصويت على مشروع القرار هذا العام (A/73/L.44) عن الحالة في أفغانستان.

إن القرار بشأن الحالة في أفغانستان قد اعتمد بتوافق الآراء كل سنة منذ إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة. وفي السنوات القليلة الماضية، استمر الدعم لحشد توافق قوي في الجمعية العامة، الأمر الذي يعكس التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعبنا في التغلب على عقود من الصراع وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وكما جرت العادة، كانت المفاوضات بشأن مشروع قرار هذا العام شاملة وقادها وفد ألمانيا كميسر باقتدار. وخلال المفاوضات، عرضت الوفود آراء ومقترحات تم النظر فيها والتداول بشأنها بعناية. وأبدى مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما أفغانستان، قدرا كبيرا من المرونة من أجل التوصل إلى توافق بشأن المسائل ذات الصلة التي تتوافق مع احتياجات وأولويات أفغانستان. وفي وقت متأخر من الليلة الماضية، بذلنا قصارى جهدنا للتواصل مع زملائنا الروس. وكان الهدف الرئيسي من هذه العملية هو الحفاظ على جوهر قرار العام الماضي ١٠/٧٢، مع إدراج العديد من التطورات الهامة التي حدثت خلال العام الماضي في أفغانستان. ويعكس مشروع القرار هذه السنة تلك التطورات، مع التأكيد مجددا على استمرار دعم المجتمع الدولي. وقد أعرب الوفد الروسي عن القلق إزاء ثلاث نقاط. الأولى هي الإشارة في مشروع القرار إلى نسق التشاور مع موسكو، وتتعلق الثانية بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات الإرهابية المماثلة، أما النقطة الثالثة فتتعلق بالإشارة إلى دور الدعم المستمر لحلف شمال الأطلسي في أفغانستان في المساعدة على تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من خلال الالتزامات المتعهد بها في مؤتمري بروكسل ووارسو. وسوف أتطرق بإيجاز إلى كل من هذه النقاط الثلاث.

أولا، لقد كانت أفغانستان واضحة في الترحيب بجميع العمليات الإقليمية والدولية دعما لجهود السلام التي يملكها ويقودها الأفغان. ومع ذلك، اتخذنا موقفا واضحا بأن جميع هذه المبادرات ينبغي أن تعمل على تعزيز الأهمية المحورية للملكية والقيادة الأفغانية لجهود السلام المبذولة بغية إنهاء النزاع الحالي.

ومشروع قرار هذا العام يتضمن إشارة إلى نسق المشاورات مع موسكو، بناء على صيغة متفق عليها في بيان جنيف المصدق عليه قبل أقل من أسبوعين بحضور جميع الوفود، بما فيها وفد الاتحاد الروسي. وإلى جانب مجموعة كبيرة من البلدان، لم نتمكن من الاتفاق مع التعديلات اللغوية على نسق موسكو التي حادت عن الصيغة المتفق عليها في جنيف. علاوة على ذلك، وفي حين كان اجتماع موسكو يمثل تطورا، فقد انعقد على نحو يتناقض مع مبدأ الشفافية، حيث أن أربعة من أصل خمسة أعضاء من حركة طالبان الذين سافروا إلى موسكو قاموا بذلك دون أي استثناء من حظر السفر من جانب اللجنة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

ثانيا، إن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على خط المواجهة في المعركة ضد الجماعات الإرهابية المختلفة التي جاءت من الخارج، بما في ذلك داعش والجماعات المنتسبة إليها. والتقدم الذي أحرزته قواتنا في مكافحة تلك الجماعات، لا سيما داعش، بلغ مستويات جديدة، وعانت تلك المجموعات من نكسات كبيرة في ساحة المعركة، مما أدى إلى تضاؤل وجودها بشكل كبير في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الشمالية. ولذلك، فقد آثرنا الإبقاء على الصيغة المتفق عليها من قرار العام الماضي الذي يعكس التهديد الذي يشكله تنظيم داعش دون المبالغة في واقع الحال على أرض الواقع.

ثالثا، تشارك أفغانستان مع مختلف الشركاء الدوليين في الأمن والاستقرار، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، التي توفر قسما كبيرا من الدعم الأمني والتدريب لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وفي هذا الصدد، تم تبسيط مختلف فقرات مشروع القرار للخروج بنص أكثر تركيزا، بما في ذلك

بعض الإشارات إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، بناء على اقتراح عدد من الوفود، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وبالتالي، لن تكون أي تغييرات إضافية مقبولة لأفغانستان وشركائنا الدوليين المعنيين.

وقد ذكرنا ممثل الاتحاد الروسي بزيارة مجلس الأمن إلى كابل في كانون الثاني/يناير، أي قبل حوالي ١١ شهرا، حيث كنت حاضرا عندما تعهد الوفد الروسي، الذي كان يجلس على مائدة طعام مع رئيسنا، بتحسين التنسيق والتوافق بين أعضاء مجلس الأمن، مع التركيز على تحسين الأمن والتنمية في أفغانستان. وكنا نتطلع إلى رؤية مزيد من التعاون مع الاتحاد الروسي بما ينعكس في مشروع القرار.

ونعرب مرة أخرى عن أسفنا لطلب الاتحاد الروسي إجراء تصويت، مما يوحي بأن هناك نية للقيام بدور غير بناء فيما يتعلق بتوافق المجتمع الدولي ودعمه لأفغانستان. وعليه، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار، تمشيا مع الدعم الطويل الأمد من جانب الجمعية العامة والمجتمع الدولي من أجل أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا بشأن نقطة نظام.

السيد ليشارتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا تماما للبيان الذي ألقاه به ممثل أفغانستان بشأن نقطة نظام، والذي وصف جيدا عملية إعداد مشروع القرار A/73/L.44 المعروض علينا اليوم، علاوة على وصفه للنقاط الجوهرية التي أدرجت خلال تلك العملية الطويلة والشاملة وأود القول دون أن أكرر ما تناوله من نقاط، أن ألمانيا تأسف للطلب الذي تقدم به الاتحاد الروسي بطرح مشروع القرار للتصويت. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار، علاوة على دعم الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية خلال ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أؤكد بإيجاز نقطة النظام التي تحدث عنها وفدا أفغانستان وألمانيا للتو. لقد أدلى الاتحاد الروسي ببيان شرحنا فيه تصويتنا قبل التصويت، وطلبنا التوصل إلى مقرر بشأن ذلك التصويت. ولم يكن هناك أي مساس بسير الجلسة، وذلك هو السبب الذي يدعوني إلى افتراض أن وفدي أفغانستان وألمانيا قد تكلما تعليلا للتصويت قبل التصويت وليس بشأن نقطة نظام. فهلا تفضلتم بتوضيح ذلك، سيدي؟

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على سؤال من وفد الاتحاد الروسي، أحيل الجمعية إلى القاعدة ٨٨ من نظامها الداخلي، التي تنص على أنه لا يجوز للرئيس أن يسمح لمقدم المقترح بتعليل تصويته على اقتراحه نفسه. وقد استخدم وفدا أفغانستان وألمانيا تلك القاعدة في الإدلاء ببيانيهما.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.44 المعنون ”الحالة في أفغانستان“.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشرتم، سيدي، إلى القاعدة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أنه وبعد أن يعلن الرئيس بدء التصويت، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام. وكما أفهم، فإنكم لم تعلنوا بعد عن بداية التصويت، وبالتالي قدمنا بياننا لشرح التصويت قبل التصويت وطلبنا طرح مشروع القرار A/73/L.44 للتصويت. ولذلك، فمن الخطأ القول بأن وفدي أفغانستان وألمانيا قد تكلما بشأن نقطة نظام وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي. بل تكلم الوفدان تعليلا للتصويت قبل التصويت، لأن التصويت لم يعلن بعد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أحطنا علما بيان الاتحاد الروسي وسيُدرج في محضر الجلسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.44 المعنون ”الحالة في أفغانستان“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.44، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، باكستان، البرتغال، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركمانستان، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، طاجيكستان، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليونان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.44. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان, ألبانيا, الجزائر, أندورا, أنغولا, الأرجنتين, أرمينيا, أستراليا, النمسا, أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون:

ليبيا، الاتحاد الروسي، زمبابوي

اعتمد مشروع القرار A/73/L.44 بأغلبية ١٢٤صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٧٣/٨٨)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن

أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد لي تشنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن اتخاذ القرار ٨٨/٧٣، بشأن الحالة في أفغانستان، يُسهم في إظهار دعم المجتمع الدولي لشعب وحكومة أفغانستان وسيساعد على تشجيع حكومة الوحدة الوطنية على بذل جهود متواصلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة الوطنية. وسوف يسهم أيضاً في تعزيز التعاون الاقتصادي والترابط في المنطقة ومساعدة أفغانستان في عملية تكاملها الاقتصادي الإقليمي.

إن الصين ليست راضية تماماً عن أجزاء من نص القرار الذي اتخذ للتو. فقد أخفق النص في الحفاظ على توافق الآراء بين الدول الأعضاء والذي تم التوصل إليه في الماضي بشأن عدد من القضايا الهامة. خلال المشاورات بشأن مشروع القرار، لم يتم استيعاب الشواغل الهامة لدى عدد من الدول الأعضاء، ونتيجة لذلك طُلب إجراء تصويت مسجل. تود الصين أن تُعرب عن خيبة أملها في هذا الصدد. مع ذلك، واستناداً إلى تأييدها للتحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، صوتت الصين تأييداً للقرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.